"الانفصالية الفلسطينية" أعمق من السياسة!

كتب حسن عصفور/ لم يكن معدي "خريطة طريق" الانقسام الفلسطيني عام 2005، في أمريكا وإسرائيل يتوقعون تحقيق أبعادا تفوق التي تم رسمها لكسر ظهر المشروع الوطني، وأن تبرز عوامل مساعدة لكي يصبح مشروعهم جزءا من "الثقافة والسلوك" الاجتماعي في المنظومة الفلسطينية.

عندما تم التخلص من المؤسس ياسر عرفات، لم يكن الهدف اغتيال شخصية شكلت "إزعاجا" لأهدافهم التي بدأت في الظهور علنا، منذ ما بعد قمة كمب ديفيد عام 2000، وحملت مسميات متعددة، منها خطة تنيت الأمنية، خطة بوش الإبن السياسية "حل الدولتين"، خريطة الطريق الأمريكية المرتكزة على "إزاحة" ياسر عرفات من الخريطة السياسية، كما حاول البعض الفلسطيني "الساذج وطنيا" او "المتواطئ وطنيا" الترويج لها، بل كان الهدف النهائي لها الانتهاء من أي إمكانية لقيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، وفقا لحدود الشرعية الدولية.

قيام دولة فلسطينية في تلك الرقعة الجغرافية، أو ما يعادل ما نسبته الـ 22% من فلسطين التاريخية، رغم محدودية المساحة وفقا للأصل، لكن ذلك يشكل "مقتل المشروع الصهيوني التوراتي"، بل يمثل تغييرا جوهريا في "الرواية التهويدية"، بكاملها، فكان الخلاص من الرمز بداية للخلاص من المشروع.

ودون نقاش بعض فصائل "الزفة السياسية" في قيمة المشروع الوطني الفلسطيني، ولماذا أقدمت قوى الشر السياسي على "اغتيال" الخالد أبو عمار واسحق رابين، مع قتل اتفاق أوسلو كليا، فما قاله زعيمي حركتي حماس والجهاد مؤخرا، وربما للمرة الأولى لهما، بأن جوهر المشروع التوراتي في الضفة وليس باقي فلسطين باعتبارها "يهودا والسامرة"، يمثل تقديرا صائبا، لكنه توقف عند الإشارة دون عمق سياسي.

وبعد سنوات، من بدء تنفيذ مشروع "الانفصالية المستحدث"، بدأت مؤشراته تتعمق بما يفوق أركانه السياسية، وتحول الى "عالم قائم" بكل أركانه الخاصة، ولعل أزمة كورونا كشفت كثيرا من أبعاد ذلك المشروع الأخطر على فلسطين

منذ نكبتها الكبرى عام 1948، وبما يفوق كل ما تعرضت له الثورة والمنظمة في مسارها العام.

الفايروس الوبائي، كشف أن "ثقافة الوحدة الوطنية الاجتماعية" لم تعد هي تلك التي كانت ما قبل "الزمن الانفصالي"، فالتفاعل مع الأمر وفقا لمكان الانتشار، ولعل الأكثر دلالة ما يتعلق بالقدس وقطاع غزة.

خلال بداية انتشار الوباء في الضفة، تجاهلت السلطة القائمة في قطاع غزة ما سيكون من خطر، واعتبرت أن الأمر خارج القدرة على الوصول، بل واستخفت كثيرا بإجراءات الحكومة "المركزية"، الى أن بدأت حركة "الغزو الوبائي" الى غزة لنكتشف أن الحكومة المركزية لم تتعامل مع الأمر شأنا داخليا كما هو في محافظة من محافظات دولة فلسطين، التي باتت مهددة مشروعا ومسمى.

وبعيدا عن الاتهامات هنا أو هناك، فقراءة أحداث انتشار الوباء الكوروني في قطاع غزة، يكشف أن الأمر الانفصالي أصبح جزءا من "السلوك السياسي – الثقافي"، فلا حكومة حماس اعتبرت أن الأمر يفوق فعل "الصبيانية السياسية" التي سادت سابقا، وأن عليها فورا أن تعلن أن قطاع غزة هو جزء من "المنظومة الرسمية" للسلطة الفلسطينية، وتطالب الحكومة المركزية اعتبارها ذات الصلاحية للتعامل مع الأمر الخطر.

حماس وأدواتها تصرفت وكأن الأمر باب "رزق مالي – سياسي" جديد، كيف لها أن تستغله لمزيد من "تكريس" الانفصالية"، فخاطبت كل جهات الكون وتجاهلت كليا وجود "حكومة مركزية"، وفي مؤتمراتها ورسائل رئيسها، كان الأمر حمساويا مطلقا لحكم قائم بذاته لا صلة له بالسلطة المركزية.

وبالتأكيد، أخطأت الحكومة المركزية سياسيا ومهنيا، بأن لا تبادر فورا لاعتبار قطاع غزة منطقة منكوبة، تتطلب إجراءات طوارئ تبدأ بتجهيز كل ما يمكن القيام به، وتنتهي بإعلان الرئيس محمود عباس انهاء كل مظاهر "الانفصالية" في التعامل مع قطاع غزة، ووقف الإجراءات التي تم اتخاذها، في وقت ما.

الأمر ليس بعد إنساني وتعاطف، فذلك تجده بين شعوب الأرض، لكنه فعل يكشف هل حقا لا زالت وحدة المشروع الوطني هدفا ام أصبح "أملا" منتظر.

ليقف أصحاب القرار في شقي طاحونة الانفصال أمام المشهد الأخير، عله يمنح البعض فرصة كي لا يصبح معولا لخدمة مشروع عدو...فالنوايا الطيبة لم تحم وطنا ولم تبن دولة!

ملاحظة: "بدأت" ملامح "إنتقائية" رد الفعل الرسمية الفلسطينية في التعامل مع أبعاد "الحدث الإماراتي"، حسب المزاج الخاص...هيك سلوك بيكشف أن الأمر شخصي مش وطني...مش هيك يا صائب!

تنويه خاص: بشكل مثير للشفقة يخرج بعض المدعين بالتشكيك فيما ينشره "أمد" من أخبار حول كورونا غزة...البعض منهم طلع "متيسراوي"، يبدو أن "المهنية" أصبحت تهمة عند البعض المنتفخ بهواء الفشل!

التضامن مع بيروت في فلسطين و"المظهر الانقسامي"!

كتب حسن عصفور/ فرض "الحدث اللبناني" ذاته الخبر الأبرز عالميا، كاد أن يكون وحيدا ذي قيمة من بين ما شهده العالم، بعيدا عن كل ما كان "تحليلا" لمسبب ذلك الانفجار التدميري، الذي أصبح أحد مسميات الكوارث العالمية، ضحايا بشرية قفز الرقم الى ما يقارب الـ 150 مغادرا للحياة وفوق 4 آلاف ينتظر البقاء مع الحياة، واقتصادية بخسائر فاقت الـ 3 مليار دولار.

ولكن، الأهم الذي بات جزءا من الحدث حركة التضامن العالمية التي اجتاحت كل بقاع الأرض تعاطفا إنسانيا ودعما بما هو ممكن، وتحركت بعض الحرارة "العربية" لتكون جزئيا قد لا تكون الأهم في حركة التضامن الإنساني والمادي لبيروت ولبنان، واحتل علم لبنان مكانا في أبرز مواقع أثرية وغيرها، مشهد انساني افتقده كوكبنا منذ زمن، وكأن "التضامن" لا يحضر سوى في زمن الكارثة – النكبات الانسانية.

وكانت فلسطين، كما غيرها بل وأكثر قليلا، حاضرة في المشهد التضامني، فحيثما وجد الفلسطيني سارع ان يكون فاعلا تضامنيا، من فلسطين التاريخية ضفة وقطاع و48 الى الأهل في لبنان والجاليات والشتات، علاقة تاريخية لها

نكهة خاصة تآخت بالدم والعطاء الثوري، ولبنان احتضن الثورة وقيادتها التاريخية وزعيمها المؤسس الخالد ياسر عرفات، ولذا هو جزء من تاريخ فلسطين المعاصر.

ولكن، مع القيمة الانسانية – السياسية للفعاليات التي حدث، فقد كانت مؤشرا على عمق "النكبة الفلسطينية" في الوعي والسلوك والممارسة، حيث ذهبت بعض الأطراف والفصائل ان تقيم "فعالياتها" مع بيروت دون "شراكة"، لتؤكد أن "الانقسام" ليس حدثا سياسيا فحسب، بل تحول الى جزء من "الثقافة الحزبية" للفصائل كافة، أي كان الادعاء والتبرير.

وكانت الفضيحة الأكبر ان تذهب حماس بما هو "جرم سياسي" مضاف الى الانقسامية التي تختبئ في كل مظهر لها، ان أصبحت رايتها الحزبية بدلا لراية الوطن، مظهر كشف أن "الانقسامية" باتت منهجا وسلوكا بل، بات هو الثقافة السائدة خاصة في قطاع غزة، ما يؤشر الى أن القادم سوادا سياسيا مضافا لسواد راهن.

كان "الحدث اللبناني" بكل ما به، ان يصبح بوابة عبور لخطوات تمنح الفلسطيني مؤشرا إيجابيا، لو ان فصائل النكبة تذكرت الوطن والقضية بدلا من الفصيل، فما حدث في بيروت ليس انفجارا وانتهى الأمر، بل قضية تمس النسيج السياسي – الاجتماعي، سيكون ما لها على مستقبل النظام ما هو أبعد كثيرا من خسائر اقتصادية، ولذا كان لفلسطيني قبل غيره ان يقف مع الحدث ليس تفجيرا في مخازن أو مرفأ بل تفجيرا لقضية، هل يعود لبنان بلدا لكل اللبنانيين، أم يذهب الى حيث يريد عدوه قسما وتقاسما الى غير رجعة.

تلك ما كان يجب أن تكون قوة الحراك التفاعلي مع لبنان، تضامنا بروح الوحدة الوطنية التي غابت طويلا أو بالأدق منذ غياب الخالد أبو عمار، وأن تدرك مختلف القوى ان مستقبل القضية ومصير كياننا الوطني المرتعش منذ سنوات، وبعد الانفجار الأخطر المسمى الانقسام، هو ما يجب أن يكون الحاضر الأبرز.

ولكن "تمنيات الناس" لم تجد لها حضورا مع ثقافة فصائلية ظلامية او انعزالية، وسنجد لاحقا من التبريرات التي تزيد من حجم "القيئ الوطني" الذي بات جزءا من ثقافة البعض الزائد، كانت فرصة أن تصبح حركة التفاعل مع لبنان وبيروت

فعلا لتكريس مظهر وطني وحدوي ولو الى حين، يرسم لوحة باتت شوقا لشعب، بدل من "هزالة" فعاليات أثارت القرف السياسي منها.

درس فعاليات "الكذب" التضامني أعمق من درس لبنان، ولعه يؤكد ان كل حديث عن "المصالحة" ليس سوى خداع لتمرير مشروع غير وطني بثوب مزيف... الكذب دوما حبله قصير فما بالنا والكذب على "طائر الفنيق" شعب الجبارين...

فعالياتكم الانقسامية اثارت قرفنا الوطني وليس غيره...لتعلموا ذلك يا قوم السواد!

ملاحظة: يبدو أن انفجار بيروت قد ارتد سياسيا في البيت الأبيض...ترامب بعد تصريحه المهزلة سيكون اول من يدفع ثمنا للانفجار...من اليوم نقول باي باي دودو..وداعا ترامب!

تنويه خاص: حادثة مقتل خليل الشيخ في البيرة، يجب ألا تتحول الى ثغرة تنفذ منها ابواق الفتنة والفوضى...سريعا بدأت دولة الاحتلال بالترويج كذبا...رغم الخسارة الإنسانية للعائلة فليكن الربح وطنيا أولا!

التطبيع الرسمي يسقط..التطبيع الشعبي يتعمق يا "نتنياهو"!

كتب حسن عصفور/ منذ توقيع البيان الخاص بالعلاقات بين دولة الكيان والإمارات، ورئيس الحكومة الإسرائيلية لا يترك فرصة للنيل من "الفلسطيني"، وبكل صفاقة سياسية يتهمه بأنه من عرقل السلام في المنطقة، كلام متغطرس مستغلا حالة التردي العام في بلاد العرب، وتقليم "أظافر" الحركة الوطنية الفلسطينية.

نتنياهو، يتجاهل بشكل ساذج أن التاريخ ليس وليد لحظة، بل هو محطات لا تزول برغبة جاهل سياسي متغطرس أو فاشي، فما زالت صورة اغتيال رئيس الحكومة الإسرائيلية الذي اتجه لتوقيع سلاما مع الطرف الفلسطيني ماثلة، وهي تترنح برصاصة أحد أنصار نتنياهو، وهو ذاته من قاد مظاهرات وصفت رابين بالخائن، لأنه اختار "سلام" ولم يرفض الاستلام على الفلسطيني.

وبعيدا عن سيرته الشخصية المعادية للفلسطينية قضية وأرض وشعب، فهو لا زال يرفض الاعتراف باتفاق أوسلو رغم ما به من "مساومة تاريخية"، لكنه لا يبحث عما يصنع السلام مع أصل السلام، بل يذهب بعيدا عنه عله ينهي هوية أصل الرواية.

نتنياهو، الذي تحدث "منتشيا" عن سقوط الفيتو الفلسطيني على السلام لم يجرؤ الكشف عن دول عربية قال أنه زارها، ولو كان الأمر كذلك لما لم يمتلك الشجاعة ويعلن من هي، وما جبنه سوى نموذجا أن الأمر ليس كما يحاول تمريره بغباوة لا أكثر.

عدم القدرة على كشف من زار جبنا سياسيا، يؤكد أن الأمر أكثر عمقا مما يراه "الصبي السياسي"، والذي يضع كل السبل لأن تبقى دولته مطاردة قانونا بصفته مرتكبة "جرائم حرب"، وليته يقنع الشرعية الدولية بأنه غير ذلك، ولولا بعض الارتعاش الرسمي الفلسطيني، والانقسام الكارثي وفصائل النكبة المعاصرة، لكان أبرز قيادة الكيان مطاردين للعادلة بصفتهم مجرمي حرب.

وبعيدا عن ذلك، نسأل نتنياهو بعد الحديث عن "الإنجاز التاريخي"، بعد 53 عاما من زيارة السادات الى تل أبيب وتوقيع معاهدة سلام وصلح مع مصر، هل يستطيع نتنياهو وعائلته، أو أي موظف إسرائيلي معروف الوجه أن يسير كأي زائر الى مصر بشوارعها ويزور الأحياء الشعبية فيها، هل يجرؤ أن يتحدث بلغة عبرية في حارات مصر، بل في فنادقها العامة، وأي مكان سياحي بها.

لو تمكن نتنياهو وأي مسؤول إسرائيلي القيام بذلك عندها سنقول أن "الفيتو" العربي والفلسطيني سقط، وهل يتمكن أي منهم الذهاب الى وسط البلد في العاصمة الأردنية، ويجلس على أحد مقاهيها كسائح قادم ويتحدث مع من معه بلغته الأصلية ويكشف هويته، وهل يمكنه أن يضع إشارة علمه على صدرة ويسير سيرا "طبيعيا" في أي من الشوارع الشعبية العربية.

"التطبيع" ليس توقيع ورقة أو زيارة سرية أو علنية داخل عل معلبة، أو هبوط طائرة أو تبادل مصلحة ما، بل هي أن تقتنع شعوب الأمة العربية بأن إسرائيل دولة يمكن قولها التعيش بسلام، وهي تحتل أرض دولة فلسطين وعاصمتها المقدسة القدس.

معيار "التطبيع" هو القبول الشعبي بأي اتفاق كان ما كان، وبالمقارنة سقط اتفاق أوسلو إسرائيل عندما رفضته غالبية الإسرائيليين، الذين رأوا فيه تنازلا عن قلب إسرائيل ما يسمنونها "يهودا والسامرة"، فقتلوا من وقع وأسقطوا كل الموقع من ورق، وعادوا لما بهم دولة اغتصاب واحتلال ودولة جرائم حرب.

نعم هناك غصة سياسية كبرى، فيما يحدث تطبيعا مع من لا يستحق، لكن الأمر سيبقى معلقا في هواء الى حين إما رضوخ الكيان للاعتراف بفلسطين الدولة، أو يبقى مطاردا للعدالة بصفته كيانا مغتصبا ومجرما.

وستبقى المعادلة بين الفلسطيني والمحتل هي عمق الوعي الشعبي العربي الرافض للتطبيع، وليس ورقة وقعت تنتهي كما بدأت، بعد أن تتضح مسألة للبعض العربي أن "جدر" العداء السلام في ثقافة الكيان تفوق التقدير!

ملاحظة: الى طرفي المعادلة الفلسطينية الحاكمة... نفتخر دوما بمقولة الخالد أبو عمار بأننا "شعب "الجبارين"..فلا تستبدلوها بخجل أبدي لأن يقال عنا "شعب الشحادين"...افيقوا لو بكم ذرة حس بأنكم من بلدي!

تنويه خاص: حسنا فعلت صحيفة الغارديان بكشفها عن الخائن الذي فتح باب الطريق لعصابات صهيونية لاقتحام سجن عكا...الخيانة لا تزول بالقدم يا نتنياهو!

المنحة القطرية وحصار ما قبل "البلالين" وما بعده!

كتب حسن عصفور/ لا يبدو منطقيا أبدا، أن يتم الاستمرار في "خطف حياة الإنسان الغزي" بتلك الطريقة السائدة، حيث تصر حماس وبعض أطراف "مجهولة" على الزج بالحياة اليومية لأهل القطاع في حساب سياسي خاص، يتعلق بها وليس بغيرها.

منذ زمن، وتلجأ حماس الى مناورة جديدة كي تحصل على المال القطري لو تأخر قليلا، وكانت دولة الكيان تستجيب لها، عبر جهازها الأمني الأخطر

(الموساد)، الوسيط الناقل له، في سياق التفاهمات السرية بين الطرفين ضمن معادلة المال مقابلة التهدئة، التي شكلت قاعدة فراق مع جوهر القضية الوطنية والصراع مع العدو.

ويبدو أن قيادة حماس اعتقدت أن المسألة أصبحت كـ "قانون خاص"، تأخر المال القطري يقابله إطلاق مهرجان البلالين، لتسارع الحكومة الفاشية في تل أبيب بالتجاوب مع "الرغبة الحمساوية"، ثم يخرج كتابهم وإعلامهم يبشروننا بالنصر المبين، في واحدة من أكثر حملات التضليل السياسي خطورة على القضية الوطنية باختصارها في المال وليس في الأرض والتهويد.

ومع تأخر "الحقنة المالية"، لجأت حماس الى ذات المناورة التي أحدثت بعضا من الأضرار (قد لا تذكر) في أي معادلة، وسريعا بدأ البعض المصاب بعمى سياسي شامل، بعد نشر أخبار أن رئيس الموساد ذهب الى الدوحة لكي يحضر الأموال، ونشر الإعلام العبري قصصا حولها، ولكن لم يحدث "المراد الحمساوي"، بل جاء الرد من حيث لم يتم الحساب.

دولة الكيان، التي يعتقد البعض أنها "جمعية إغاثة إسلامية خيرية" من فروع جمعيات الإخوان، تقدم دعمها لحماس وفقا للبعد "الإنساني"، ويسقطون كليا أي بعد سياسي فيما تقوم به، رغم أنهم لا يخفون أبدا أن المال القطري المنقول عبر الموساد له هدف واضح ولا غير، "ديمومة الانقسام" كمعبر للفصل التام.

حكومة نتنياهو – غانتس زادت من خطوات الحصار أكثر، من إغلاق المعبر التجاري كرم أبو سالم وتحديد ما يدخل منه، ومنع حركة الصيد ثم وقف ادخال الوقود، وربما هناك مزيد من أدوات الحصاد، ولم ترتعش كما هلل عميان البصيرة الوطنية، ما يؤكد أن جوهر المعادلة الاحتلالية المال القطري ليس "خاوة"، بل هو "ضريبة" مقابل خدمة سياسية.

قبل أيام، خرج السفير القطري محمد العمادي، المفاوض العام نيابة عن حماس مع إسرائيل، يوم 12 أغسطس، وبعد لقاء رئيس الموساد في الدوحة، وأعلن أن " إدخال المساعدات يواجه تحديات وعراقيل"، لكنه لم يحدد تلك العراقيل، وما هو الجديد الذي برز خلافا للفترة الماضية، هل هناك "شروط سياسية مضافة" لما تم التفاهم عليه، وأن تبقى حماس حارسة للانفصالية، أم أن الكونغرس الأمريكي

ونقاشه لدعم قطر منظمات تصنف "إرهابية"، ولنشاطات "إرهابية" في أكثر من منطقة وبلد، هو العامل الرئيسي الذي بدأ يتحكم في المال القطري لحماس.

وبدلا من قراءة التصريح بشكل سياسي، تغافلت حماس عن ذلك ومارست حركة "البهرجة البالونية"، لتزيد الحصار حصارا، وبعيدا عن القصف العدواني للرد، فالأخطر أن تصبح حياة الإنسان رهينة لرغبة حزبية خاصة، وليس جزء من تقييم وطني شامل، خاصة وأن الخطر الكبير هو مشروع التهويد العام.

المعادلة الساذجة أن البالون هو الردع، ليس سوى كشف لغياب الإدراك بجوهر الصراع مع العدو، رغم كل حملات "التطبيل"...

بات من الضرورة الوطنية أن تتوقف حركة خطف المصير الإنساني كما سبق خطف المصير السياسي...فمواجهة الحصار طريقه آخر تماما، وسيبقى سلاح تستخدمه دولة الكيان وفقا لمصلحتها السياسية الرامية لتكريس الانقسام والدفع نحو فصل القطاع عن بقايا الوطن...ومن لا يرى ذلك يحتاج الى إعادة تربية وطنية.

ملاحظة: ترويج كتبة حماس أن معادلتهم الردعية قدمت أفضل مما قدمت مفاوضات المنظمة تكشف عوار فكري خطير..حماس تفاوض "مال مقابل هدوء" والمنظمة فاوضت على "الأرض وفلسطينيتها مقابل السلام"...معادلتين تكشفان جوهر المفاوضين!

تنويه خاص: شكاوي الناس من نظافة مراكز الحجر الصحي في قطاع غزة يجب مقابلتها البحث في الشكوى وليس الهروب منها...الشكوى ليس اتهام بل مناشدة و"النظافة من الإيمان" مش هيك يا "مشايخ"!

"الوحدة المهرجانية"..."القسمة الميدانية"!

كتب حسن عصفور/ كان مثيرا جدا أن "تتوافق" فصائل العمل الوطني الفلسطيني على تحديد يوم مهرجاني مشترك في الضفة وقطاع رفضا لـ "الحدث الإماراتي"، تعبيرا عن الغضب الفصائلي، وكان ملفتا أن كلا الفعاليتين خالية من الحضور الشعبي، رغم ان الأصل أن يكون خلافا لذلك.

وبعيدا عن غياب الجماهير، بصفتها محرك كل فعل، فما كان لافتا الاندفاعة اللغوية جدا للتعبير عن "وحدة الموقف الفصائلي" ضد خطوة التطبيع، وتكاد الكلمات ذاتها تتردد، وذهب بعضهم الى اعتبار أنه لا فرق بين مواقف حماس وفتح، وما يجمعهم أكثر كثيرا مما يفرقهم.

من حيث المنطق، نعم قاعدة بيانات الوحدة الوطنية تفوق كثيرا قاعدة بيانات "القسمة الوطنية"، ورغم ذلك ما هو منتصر منذ 14 عاما القليل القليل، وأصبح قاعدة مركزية للمشهد الفلسطيني، مع كل ما يقال في مناسبات من "حرص" فصائلي، على القيمة الكبرى لطرد الانقسام.

التفاعلية الكلامية بعد خطوة التطبيع الإماراتية خلقت "آلية" فصائلية لعقد مهرجانات وفعاليات متسارعة متعددة الأشكال، رغم انها غابت تلك "الحركة النشطة" عن مواجهة مشروع التهويد، بذرائع مختلفة، ولم تشهد مدن الضفة منذ أشهر حراكا يمكنه أن يمنح الفعل الفلسطيني قوة ردع للمشروع المعادي، مع أنه أصل الرواية.

لو أن الجدية هي التي ستبقى وفقا لما تم الحديث اليه، خلال "الوحدة المهرجانية"، يجب أن ينتقل الأمر سريعا الى تحديد فعاليات مشتركة ميدانية لتجسيد وحدة عمل نحو "أهداف محددة" قاعدتها مواجهة التهويد بكل مظاهره، ورفضا لأي خطوات تضعف تلك المواجهة، وأن تكون أداة القياس واحدة.

والسؤال المركزي، لماذا لا تذهب فتح وتحالفها وحماس وتحالفها الى الانتقال من "الوحدة المهرجانية" التي بدأت في قمتها السياسية، الى حد "التطابق"، الى "الوحدة الميدانية" الفاقدة لكل أسسها، فالأصل وحدة العمل وليس وحدة الكلام،

كي تبدأ حركة الردع الوطني تسير في طريقها الذي ضل مساره منذ ما بعد اغتيال الخالد المؤسس الشهيد أبو عمار.

رسائل "المهرجانات" جيدة في رفض أي خطوة لا تستقيم ومشروعنا الوطني، ولكنها ستصبح أكثر سلبية بل وضارة جدا لو انها انحسرت في فعالية ما ضد خطوة ما، ثم تنتهي وكأن الأمر لغاية سياسية ما، وليس منتجا وطنيا لبلورة قاعدة بيانات شاملة نحو مستقبل عمل مشترك، رغم ما يمكن أن يكون صعوبة هنا وعسرا هناك.

أن يتم الإشارة الى عناصر "الوحدة" أكثر كثيرا من الفرقة، ثم ينتهي الأمر بانتصار الفرقة وهزيمة الوحدة، رسالة غاية في السلبية للشعب الفلسطيني، بل قد تكون رسالة "انكسار وطني"، بأن الأمر لا يعدو سوى كلام في كلام لغاية مهرجانية نكاية في حدث، وليس لبناء قوة تكون أداة لهزيمة المشروع المعادي، الذي يهدد كل أركان مشروعنا الوطني، والأهداف التي انطلقت من أجلها الثورة الفلسطينية المعاصرة، وما حققته من إنجازات تاريخية على مدار انطلاقتها ومسارها، حتى باتت دولة فلسطين عضوا رسميا مراقبا في الأمم المتحدة، لكنها لا زالت في "غرفة الانتظار الرسمي الفلسطيني" لتنتقل من إمكانية الى واقع.

المؤشرات التي خرجت من "مهرجاني رفض التطبيع"، بعيدا عما تريد قواه، وحقيقة أنها من قوى التطبيع أو ترتبط بقواه، تؤكد أن بالإمكان أن يكون الأمر أفضل مما كان، وما تم الإشارة اليه عن رغبة لقاء قيادة الفصائل كافة، فلما لا يحدد زمنا ومكانا له، وهل يحتاج مثل ذلك "اللقاء" حوارات جديدة لوضع " ترتيباته"، أم يبقى "وعدا" مضافا كما وعود سبقت، لم تر النور مع فتح باب نقاش تفاصيل ما، أجهضت "مهرجانا خاصا" في قطاع غزة، برعاية الرئيس عباس ومشاركة القوى كافة، فأصبح الإجراء هو الحاكم للسياسة، ما أدى لطي صفحته.

لماذا لا يعلن رسميا تحديد موعد ومكان "اللقاء الوطني العام"، ماذا ننتظر ما دام الكل متفق أنه بوابة الضرورة نحو الخروج من نفق ظلامي طال أمده كثيرا، لو حقا هناك رغبة بذلك، ويمكن له أن يتم خلال 24 ساعة، ولا زالت غزة هي المكان الأنسب له وطنيا وقيمة سياسية، ويمكن لحماس أن تتعهد لفتح في رسالة

"خاصة" رسمية بأنها ستتخلى كليا عن المهام التنفيذية في قطاع غزة بعد صياغة خطة العمل المشترك في اللقاء الوطني.

لذا بدلا من التفكير في مهرجان كلامي جديد، لنذهب الى فعل ميداني حقيقي، وليكن البدء من لقاء قيادي أو ما يعرف إعلاميا بـ "الإطار القيادي المشترك"، ومع كل وقت يمر دون ذلك يصبح الأمر ليس سوى "كلام فض مجالس"...وعندها الخسارة السياسية مضاعفة بفقدان قوة الردع وقبلها فقدان ثقة الشعب...

لا وقت للمناكفة الوطنية بل هو وقت المبادرة الوطنية فعلا وقولا لو حقا ان فلسطين هي الهدف!

ملاحظة: أعلن العمادي، قناة الاتصال القطرية بين حماس والأمن الإسرائيلي، انه اتصل بكافة الأطراف من أجل تقديم "المساعدة لغزة"... ليش ممثلي السلطة ما زعلوا أنه اتصل من وراهم مع ممثلي نتنياهو...شو القصة شباب!

تنويه خاص: يقول أحدهم لن نسمح باستمرار الحصار على قطاع غزة...طيب حسب كلامكم الحصار مفروض من سنوات مين منعكم تكسروه...هو الحصار محصور فقط بالحقيبة المالية أم بغيرها...فهمونا أو سمعونا سكوتكم!

انفجار مرفأ بيروت.. "إرهاب ذكي" أم "اهمال غبي"!

كتب حسن عصفور/ كم هي الصدف الغريبة التي تحدث في عالمنا، التي تثير قضايا لا تبدو انه متصلة، لكن الذاكرة التاريخية لا تعترف أحيانا بـ "منطق ما"، ولعل انفجار مرفأ بيروت يوم 4 أغسطس 2020 سيرتبط كثيرا بذكرى اغتيال الشهيد رفيق الحريري يوم 14 فبراير 2005، وبموعد النطق النهائي بالحكم الخاص يوم 7 أغسطس 2020.

انفجار المرفأ، لم تشهد له بيروت بل لبنان مثلا بكل ما عاشه بلد الأرز من حرب أهلية، وغزو إسرائيلي وعمليات اغتيال ربما هي الأكثر في سياق التصفيات،

سواء ما نفذها العدو القومي أو "الداخلي"، لذا سيبقى الانفجار الكبير في مرفأ بيروت علامة فارقة في تاريخ العاصمة الحديث، وسيصبح علامة فارقة كما انفجار نيويورك سبتمبر 2001.

بالتأكيد، لن يمر الانفجار كخبر وينتهي الأمر بالتقادم الزمني، فمعه ستفتح كل الملفات "الساخنة" المخزونة بين مختلف الأطراف، وقد لا ينجو منها طرف عن غيره، وإن كان "حزب الله" من سيكون في عين العاصفة عن غيره، لكن شعب لبنان قد لا يقبل دون تغيير حقيقي للبناء القائم، وما عبر عنه إعلامي لبناني، أن "ارحلوا كلكم يعني كلكم"، لم يستثن أحدا منهم، تمثل تكثيفا لما سيكون.

هل ما كان حدثا بسبب اهمال دام سنوات لتخزين مواد متفجرة، في منطقة حيوية جدا ومكشوفة جدا، دون ان يثير أي مخاوف لدى من هم في سدة القرار، رغم وجود تقارير بالجملة تحذر من "الخطر الكامن" في تلك "المواد التفجيرية"، الى أن حدثت الكارثة القاتلة، وكان ما كان من سقوط قتلى واصابات.

أم أن هناك يد خفية، استغلت "الإهمال الرسمي" لتصل الى المواد التفجيرية بدون عناء كبير، ما دام "الإهمال" هو سيد المكان، فأقدمت على عملية إرهابية ذكية، فجرت ما تراه موادا تستخدم في تطوير أسلحة لحزب الله، وفقا لما نشرت صحيفة ألمانية في شهر مايو 2020، ان جهاز الموساد قدم تقريرا تفصيليا للحكومة الألمانية عن "نترات الأمونيوم المستخدمة في صناعة المتفجرات" والتي يقوم حزب الله بتخزينها في "المرفأ".

ربما يقول، بعض من مؤيدي "حزب الله"، ان ذلك تقرير كيدي من عدو قومي يعمل بلا انقطاع لمحاصرة الحزب وغيره من القوى والفصائل، وأن التقرير الألماني ليس "موضوعيا"، ولنفترض أن تلك الأقوال حقيقية، وان جهاز الموساد الإسرائيلي لم يصدق في أي مما ذكر، وهو عمل تلفيقي لا أكثر، ولكن، كيف لحكومة لبنانية ولحزب يعلن ليل نهار أنه على قدر عال من المتابعة للعدو، يهمل تقريرا نشر إعلاميا، بتلك الطريقة.

ألمانيا، لم تكتف بنشر التقرير "الإسرائيلي"، بل اتخذت عدة خطوات منها اعتبار حزب الله محظورا على أراضيها بصفته منظمة تمارس "الإرهاب"، فكيف يمر ذلك الأمر بتلك "السذاجة" المطلقة، ولا يتم التعامل مع جوهر التقرير عن وجود

تلك المتفجرات التدميرية، دون ان يتم القيام بأي خطوة عملية لنقل تلك المواد من مكانها، وليضاف التجاهل الى تجاهل تقارير نيابية لبنانية، بدأت منذ سنوات تشير الى "الخطر الكبير".

ومن هنا، هل حقا ما حدث يمكن اعتباره انفجار نتج عن "اهمال غبي" تتحمل مسؤوليته الحكومة والجهة المسيطرة على حركة مرفأ بيروت، أم أن يد "الإرهاب" الإسرائيلي وصلت اليه، لتسجل "نقاطا" في الصراع القائم، ليس فقط بتفجير مخزون يمكن أن يكون جزءا من صناعة أسلحة ما، ولكنه فتح الباب واسعا لحصار حزب الله داخليا أولا، وخارجيا أيضا.

ما قبل الانفجار سياسيا لن يكون كما بعده، خاصة وأن قرار محكمة اغتيال الحريري على الباب وسيكون الربط بينهما كبيرا...لبنان الجديد قادم، سواء بزيادة تطرف حزب الله نحو "خصومه" بما سيكون بعدها من نتائج، او زيادة الضغط عليه بعد ان فتح البطريرك ميشال الراعي مسألة تحييد لبنان كعنوان صريح لما يقال عنه "خطف حزب الله الى لبنان".

التفجير كان فعلا إرهابيا ام فعلا غبيا سيترك بصماته الكبرى على "لبنان الجديد"!

ملاحظة: "التعاطف الإنساني" مع لبنان الشعب كشف ان القيم لا تنتهي ولكن، كيف لها أن تصبح طاقة دعم للخلاص من آثار تلك الكارثة الكبرى...

تنويه خاص: بصمت غريب مرت ذكرى ميلاد المؤسس الخالد الشهيد العام ياسر عرفات...هل هو فعل كوروني أم افتعال كوروني هروبا من احياء سيرة قائد لن يصبح رقما في مسار الأحداث...واضح!

بلالين غزة مقابل صواريخ..لعبة مسيئة وطنيا!

كتب حسن عصفور/ لم تعد حركة حماس، قيادة وإعلاما وكتبة، تخفي كيفية البحث عن استمرارية وصول المال القطري، عبر الناقل الرسمي الموساد الإسرائيلي، ضمن المعادلة السياسية الشهيرة "المال مقابل التهدئة" أو ما يعرف إعلاميا بـ "التفاهمات السرية".

مع بروز أزمة كورونا، ارتبك الاقتصاد القطري كغيره من اقتصاديات العالم، ما انعكس عمليا على سرعة وصول الحقيبة المالية، فلجأت حماس الى العبث بأمن قطاع غزة، وتعريضه لعدوان بين حين وآخر، ضمن اللعبة الجديدة، بلالين مقابل صواريخ، تسخين لهدف مال.

معادلة جديدة تضاف الى مسلسل المعادلات التي لا تستقيم والروح الكفاحية، بل تكريس لمظهر يلحق إساءة سياسية للشعب الفلسطيني أولا، ولحماس اعترفت ام لا تعترف ثانيا، وقبل كل ذلك ادخال أهل قطاع غزة مع كل ما يحيط بهم من "مآسي" جماعية بأزمة مضافة.

رسائل تؤكد ان المسار المركزي لحركة حماس يسير نحو بناء "كيانية غزية مستقلة"، تضع لها قواعد عمل خاصة وفقا لمصلحتها وليس ضمن المصلحة العامة، رغم أن مؤامرة التهويد تتسارع ووصلت الى محطات أخطر مما يشار إعلاميا، ما كان يفرض على قيادة حماس التفكير بكل خطوة تقدم عليها، كي لا تصب نارا في وقود التهويد.

لعبة البلالين مقابل الصاروخ، ليست مربكة لأهل قطاع غزة فحسب، بل هي محاولة لسرقة الخبر الإعلامي من الضفة والتأكيد أن أصل القرار يكمن حيث هي حماس، في رسالة ضمن رسائلها المتلاحقة أنها "أصل الحكاية الجديدة"، في وقت غياب شبه مطلق لأي فعل مقاوم عام للمشروع العدواني ضما وتهويدا.

أي كانت تفسيرات حماس لمناورتها "بلالين مقابل صواريخ"، وأنها تأت ضمن الرد على تهرب العدو من "التفاهمات السرية" وعدم الوفاء بها، لو أن الأمر تأخير تقني فتلك مسؤولية يقع حلها على قطر داعم حماس المركزي، وإن كان الأمر، وهو الأكثر ترجيحا، يرتبط ببعد سياسي وخاصة مسار المشروع

التهويدي، فهنا يجب أن تعيد الحركة حساباتها جذريا، لو انها حقا كما تدعي رفضا لذلك المشروع.

ولا يجب تجاهل، ان محاولة حماس تلك ستترك أثر ولو غير معلن، انها على استعداد خوض معارك لتحقيق مصلحتها الخاصة ماليا، فيما تقف متفرجة أمام مشروع التهويد الأخطر وكذا حصار أهل قطاع غزة العام، والحديث أن المنحة القطرية للسكان قبل موظفي حماس ليست كافية لإقناع أهل القطاع، الذي يرون بأم عينهم واقع غير مسبوق في التمييز بين مواطن وآخر.

القفز عن تلك المخاطر التي تحيط بـ "اللعبة – المناورة"، والتصرف وكأنها "لعبة مراجيج العيد" فنحن أمام كارثة مركبة، تفرض مسؤولية وطنية عامة لوقف هذه المسرحية الضارة والخطيرة جدا، أي كانت دوافع التبرير.

لو ان المعادلة دافعها وطني وليس حزبي خاص، كان على حماس أن تضع الأمر ضمن لقاء وطني جاد لمعالجته، دون أن تصبح مناورة مملة أو لعبة مسيئة لكل الروح الكفاحية الفلسطينية، بعيدا عن غطرسة الادعاء السائد.

ملاحظة: على القيادة الرسمية والسلطة وحكومتها حل "أزمة المقاصة" بأسرع ما يمكن..حلها قضية لخدمة المشروع الوطني وليس عكسه...سبل الاستلام متعددة..الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي أو الشقيقة مصر..كفاكم هروبا!

تنويه خاص: بيان دعم لبنان وضع لبنة سياسية قد تكون مسمار حجا لتغيير المشهد...الدعم للشعب وبإشراف الأمم المتحدة...لا تستخفوا ببعض المؤشرات أبدا على وقع تفاعل مشتعل داخليا!

ترسيم حدود فلسطين ضرورة سياسية كبرى!

كتب حسن عصفور/ رغم أن قرار الرئيس عباس والجهات الرسمية الفلسطينية بفك الارتباط مع دولة الاحتلال، ووقف العمل بالاتفاقات كافة معها، مر عليه ما يقارب 3 أشهر، فإن الجانب الرئيسي الذي تم تنفيذه يتعلق بوقف "النشاطات التنسيقية" الأمنية والمدنية، والأخيرة أصابت الفلسطيني ببعض الخسائر غير

المطلوبة، خاصة ما يتعلق بالقرار "غير المفهوم" بوقف الحصول على الأموال الفلسطينية من الجانب الاحتلالي، ما ترك بصماته السلبية جدا على واقع الحياة اليومية المعقدة أصلا.

يمكن وصف المشهد الراهن، غابت الخطوات الأكثر ضرورة كسحب الاعتراف المتبادل وتجسيد دولة فلسطين مؤسسات وحكومة بديلة، وحضرت بديلا لها خطوات إجرائية لا تكلف دولة الكيان ثمنا يدفعها للتفكير بوقف مشروعها التهويدي بكل مكوناته، والذي قطع شوطا كبيرا في التنفيذ.

وبعيدا عن فتح باب "الملامة السياسية" حول الخطوات الواجب القيام بها، وأي لها أولوية عن غيرها، ومبررات البعض الرسمي لما لا يجب القيام بأخرى، فلنفكر بطرق أخرى قد يكون لها "أثر سياسي كبير"، يمكنها أن تفتح الباب واسعا للقفز نحو تكريس واقع قانوني لصالح الشعب الفلسطيني.

أشار أحد الخبراء المصريين، وبعد ترسيم الحدود البحرية بين اليونان ومصر، أن القاهرة تتجه الى ترسيم حدودها مع دول عدة، بينها فلسطين، ولعل هذه القضية تمثل مفتاحا لتحرك سياسي بعيدا عن "الشكل التقليدي"، وتكسر باب الجمود في اتخاذ قرارات مؤثرة على مسار المشروع المعادي للمشروع الوطني.

بات من الضرورة الوطنية التحرك السريع نحو مصر من أجل ترسيم حدود دولة فلسطين البرية والبحرية، بعيدا عن دولة الاحتلال، خطوة في حال تنفيذها ستحدث تغييرا جوهريا في الانتقال من بحث مصير كينونة السلطة الى مستقبل حدود الدولة، مسألة ستنقل خطة المواجهة من الأرشيف الورقي – الكلامي الى فعل تنفيذي.

ومن القيم التي تكمن في خطوة ترسيم الحدود، ان تصبح الشقيقة مصر طرفا مباشرا في المواجهة الكبرى من الجانب القانوني السياسي وحقوقها السيادية، وقفزة هامة نحو تجسيد مفهوم البعد السيادي لدولة فلسطين.

قد يخرج البعض "المنهك وطنيا"، والقاصر فكريا للقول أن الحدود مسألة لم تحسم بعد، وكأن الأمر لا زال في "صندوق اتفاق" تم حرقه منذ زمن بعيد، فيما

لدينا قرار رسمي وشرعي من الأمم المتحدة خاص بدولة فلسطين، أصبح هو المرجعية الرسمية وليس غيره لتوقيع الاتفاقات مع الدول الشقيقة والصديقة.

ترسيم حدود دولة فلسطين مع الشقيقة مصر، تفتح الباب لترسيم ذلك أيضا مع الشقيقة الأردن، وتلك قد تبدو خطوة أكثر أهمية سياسية قانونية من حيث أن هناك "معركة مشتركة" تتعلق بالحدود والعدوانية الإسرائيلية حولها.

ودون الخوض في تفاصيل الجانب القانوني وكيفية القيام بها عمليا لترسيم حدود دولة فلسطين مع مصر والأردن، يمكن أن تتقدم دولة فلسطين بمشروع لترسيم الحدود مع دولة الكيان ذاته، مستمدا من قرار الأمم المتحدة 19/ 67 لعام 2012، ويكون منطلقا للخروج من "دائرة القيد السياسي" ولكسر صندوق الكسل الفكري، والذهاب لفعل يمكنه أن يحدث انقلابا في خطة المواجهة الكبرى للمشروع التهويدي.

هناك مهمة مضافة لترسيم الحدود البرية والبحرية مع مصر تتعلق بالوضع الخاص في قطاع غزة، حيث يمكنها ان تحاصر الفكرة الصهيونية حول إقامة "كيان غزي خاص" تجد له آذانا صاغية في مواقف بعض من قيادات حماس وسلوكهم، وتحت "يافطات سياسية" مختلفة.

هل تتحرك القيادة الرسمية الفلسطينية للقيام بخطوة خارج النمط التفكيري السائد، والخال من الدسم الثوري...هي فرصة وجب القيام بها.

ملاحظة: خطاب نصرالله بعد انفجار مرفأ بيروت صورة نموذجية لكيفية "الهروب" السياسي...جاهد بكل فنون اللغة أن لا يحمل دولة العدو مسؤولية مباشرة أو تلميحا... ولأنه يعلم ثمن ذلك جيدا قرر الهروب باعتباره "ثلثين المراجل".

تنويه خاص: بعض حماس يبحث صداما مع الشقيقة مصر لخدمة المشروع العدواني التركي والإرهابي الإخواني..هل ذلك مصلحة وطنية أم هو فعل خارج السياق الوطني...سؤال لشركاء حماس في غزة!

تغيير حماس الحكومي خطوة "كيانية غزية" جديدة!

كتب حسن عصفور/ لا يوجد في عالم السياسة أفعال "حسن نوايا"، خاصة إذا ما صدرت من قوى أو حركات تتمتع بحضور وقيادة تتحدث عن قدرتها على قراءة الواقع، فما بلك والحديث عن "خطوات" ترتبط مباشرة في حال تم تنفيذها بمشاريع ليست مضاد.

لم يعد مجهولا ان أحد أبرز عناصر المخطط التهويدي، الذي سبق الحديث عنه منذ سنوات طويلة، سواء ما يعرف بمشروع الون، او خطة شارون التفصيلية لتهويد الضفة وفصل قطاع غزة، كما جاء لاحقا في الخطة الأمريكية المعروفة بـ "صفقة ترامب"، ففصل القطاع ركيزة من ركائز تلك المشاريع، باعتبار غزة "ملعونة" توراتيا، لذا لم تكن يوما جزءا من مشروع الحركة الصهيونية القديم والمستحدث.

قبل أيام، وفي اعترافات هي الأولى منذ توقيع اتفاق أوسلو عام 1993، الذي أكد فلسطينية الضفة الغربية وولاية السلطة عليها، اعترف أمين عام الجهاد زياد النخالة أن المعركة هي الضفة باعتبارها "يهودا والسامرة"، وهو ذات الاعتراف لرئيس حركة حماس إسماعيل هنية، اعترافان لم يدقق كلاهما جيدا فيما قالا ارتباطا بالاتفاق الذي لا يكف فصيليهما عن مهاجمته.

بالتأكيد، حماس تعلن، أيضا، انها ضد "خطة ترامب" وضد الضم والتهويد، ولن تكون طرفا في ذلك، ولكن المسالة السياسية لا تقاس بما تقول، بل بما تفعل، وهنا نستذكر المثل الإنجليزي الأشهر (الطريق إلى جهنم مفروش بحسن النوايا)، فواقعيا سلوك الحركة في قطاع غزة يتناقض جذريا مع رفضها للمشروع التهويدي، بكل مكوناته الصهيونية إسرائيلية ام أمريكية.

فهي يوميا تعمل على تعزيز "كيانها الخاص"، وتعتبر ذلك "هبة سياسية سماوية" يجب الحفاظ عليها، ولن تغادر مربع السلطة فيها برغبتها، ولذا لا تتأخر في العمل لتثبيت "أركان الحكم" دون أي اعتبار سياسي، او أي محاذير يمكن أن تذهب بعيدا لتكون جزءا "موضوعيا" من المشروع المعادي للمشروع الوطني.

ومؤخرا، ورغم كل المحاذير الوطنية، يتم الحديث عن قيام حماس بالتحضير لـ "تغييرات" في حكومتها، بعد التغيير الأول بتسمية عدد من "وكلاء وزارت" دون التزام بالقانون الأساسي، حيث المناصب العليا تصدر عن رئيس السلطة وليس حركة أو جهة، او رئيس الحكومة ذاته، لكن الحكم في غزة، ذهب الى تنفيذ خطوات انقسامية بذرائع غير سياسية.

التغيير الجديد، لو نفذته حماس وتحديدا في واقع المشهد السياسي الراهن، فهي تؤكد للعامة قبل الخاصة (إسرائيل وأمريكا)، بأنها تسير وفقا لما تراه لتعزيز سلطتها في القطاع بعيدا عن القانون الأساسي (دستور السلطة وعن رئيسها)، وتشير الى وجود "رئيس سري للكيانية الغزية" هو من يملك الحق في القيام بأي تغييرات تراها ضرورة لكيانها وسلطتها.

ذرائعية، حماس التي سبقت تبرير فعلتها الانفصالية الحكومية، بانها مضطرة للقيام بتطوير أسس العمل وأدواته، تلحق ضررا وطنيا كبيرا تحت نقاب "الخدمة الحياتية"، وهنا تذهب بقدميها الى "جهنم السياسي" بـ "حسن نوايا"، افتراضا انها لا تعلم مسار خطواتها التنفيذية.

وكي لا يقال لم يعترض أحد، نسجل مسبقا انه على حماس وقف أي عمل يؤكد "البعد الانفصالي" للكيانية الغزية، وأن تدقق كثيرا في خطواتها سواء كانت بحسن نوايا او جهل معرفة او غيرها، فكل خطوة خارج القانون الأساسي هي خطوة إنعزالية جديدة وحجر مضاف لبناء "كيان غزة الخاص".

الخيار بين تحسين الأداء الحكومي وخراب "الهيكل لوطني" لا يحتاج للتفكير...ولو كان الأمر خيار الضرورة لتمنح السلطة مفاتيح العمل التنفيذي في قطاع غزة، دون شروط سوى الاتفاق على رفض مخطط التهويد، فخسارة مظهر سلطوي لصالح هزيمة مشروع معادي لا يحتاج أخذ ورد سياسي...

وهناك كثير من سبل تحقيق ذلك لو أن الوطنية هي الفاصل وليس الحزبية العمياء هي "سيد الحال".

حذار من أي فعل انقسامي أي كانت الذرائعية فلا تبرير لما هو خارج قانون الوطن.

ملاحظة: 4 أغسطس يوم ليس كغيره للفلسطيني، يوم ميلاد الزعيم الخالد المؤسس رئيس أول سلطة كيانية فوق أرض فلسطين الشهيد ياسر عرفات...إسم لا يحتاج وصفا فهو أصبح "أبو الأوصاف" ياسر...سلاما لك زعيما حيا، وخالدا راحلا...سلاما لك أبو عمار حيث أنت هنا وأنت هناك خالد!

تهديد كوشنير للرئيس عباس...رسالة إرهاب سياسي!

كتب حسن عصفور/ بشكل "مفاجئ" اكتشف "الشاب" الأمريكي غاريد كوشنير، ان "القيادة الفلسطينية قيادة سيئة"، بعد أن كانت في نظر رئيسه وفقا لتصريحات معلنة، أنها القيادة الأفضل وأنها "واقعية وعملية وتعمل لصالح الشعب الفلسطيني".

في يونيو 2002، خلال المواجهة الكبرى بين الشعب الفلسطيني بقيادة الخالد الشهيد المؤسس أبو عمار، خرج الرئيس الأمريكي جورج بوش الإبن ليعلن خطة أسماها "حل الدولتين"، كانت رهنا بوجود "قيادة فلسطينية غير التي كانت"، أي قيادة بديلة للخالد المؤسس، وللأسف تجاوب البعض الفلسطيني مع تلك "الرؤية"، وانتقل الضغط من وقف الحرب التدميرية على السلطة ومؤسساتها وحصار الخالد ياسر عرفات، الى الضغط عليه ليوافق على آلية شطبه من الحياة السياسية، وتسليمها لمن "يستحق الرضا الأمريكي".

ولأن الشعب، قبل الخالد، رفض المؤامرة الصريحة، لجأ تحالف الغدر السياسي الى اغتيال المؤسس أبو عمار، وهللت إسرائيل بقيادة شارون وأمريكا بقيادة بوش للحدث الكبير غياب القائد من المشهد، وبدأت حركة ترتيبات جديدة من أجل تمرير مشروع التهويد العام، انطلاقا من فرض حالة سياسية جديدة في المشهد عبر "انتخابات ديمقراطية"، بعد أن هدموا أركان القوة لفتح والسلطة، وفتحوا الباب لـ "قيادة مختلفة"، ساهمت عمليا بوضع لبنة الانقسام كبوابة ضرورية لتنفيذ مشروع التهويد.

بعد 18 عاما يعيد صهر ترامب، ذات التهديد السياسي بأن القيادة الفلسطينية سيئة، بمعنى ضرورة البحث عن "بديل " لها، وقد تبدو الدعوة غريبة جدا، فالرئيس محمود عباس لم يذهب لفتح جبهة "مواجهة شاملة مع إسرائيل"، بل انه والسلطة بكل أركانها لعبت دورا مركزيا لمنع تطور "هبات غضب" ضد الاحتلال الى انتفاضة شعبية والحد الى درجة شبه مطلقة من العمليات العسكرية، وعاشت إسرائيل ما يمكن تسميته "العصر الذهبي" من الأمن والهدوء، وتنفيذ مشروع التهويد بلا أي ازعاج فلسطيني.

فما هي دوافع "رسالة الإرهاب السياسي" الجديدة ضد الرئيس محمود عباس، وما سر الانقلاب المفاجئ عليه، رغم أنه كان "النموذج المطلوب" ما قبل ذلك.

لا يوجد سر عميق في الموقف الأمريكي الراهن، فهو يعيد انتاج ذات الرسالة الدائمة، أن رفض أي مشروع لهم وعدم تنفيذه بشكل دقيق أي كان ذلك، هو الخيط الرابط لهذا الموقف، ومع الفارق الجوهري بين مواجهة الخالد للمشروع التهويدي بعد قمة كمب ديفيد، ورفض أبو مازن له، لكن الأساس للأمريكان التنفيذ، ولذا رفض "عباس" العلني لخطة الضم ومشروع ترامب، وإن كان "رفضا سياسيا" دون أي مواجهة شعبية أو عسكرية، فهو يمثل تشويشا على "السيدة العجوز" أمريكا.

مخطط التهويد يتطلب "أداة سياسية" جديدة لا ترتبط بإرث "الثورة الفلسطينية المعاصرة" وليست من "جيل المؤسسين"، والبحث عن "بديل" ما يتمكن من التعامل "الإيجابي" مع المشروع الأمريكي العام بصفته مظلة مشروع التهويد في الضفة والقدس وفصل قطاع غزة ضمن حسابات خاصة.

تدرك أمريكا جيدا، أن الرئيس عباس لن يذهب الى المواجهة الشاملة، حتى أنه لا زال "متردد" في تنفيذ قرارات المجالس الوطنية والمركزي الداعية الى "فك ارتباط" بإسرائيل، سواء سحب الاعتراف المتبادل مع دولة الكيان أو تعليقه كرسالة ما مع اعتبار دولة فلسطين حقيقة سياسية – كيانية قائمة وفقا لقرار الأمم المتحدة، ولكنه رفض ان يكون جزءا من تمرير المشروع، وهنا تبدأ رحلة البحث عمن سيكون أداة حكم يتوافق معها.

"البديل الأمريكي" للرئيس عباس (عمليا لا يوجد قيادة مركزية فلسطينية، فجل الحاضرين شخصيات من زمن ما بعد الخالد) ليس شخصا بذاته، بل قد يكون تحالف سياسي يعمل على قيادة حكم "المحميات السبعة في الضفة" و"النتوء الكياني" في قطاع غزة، ولن تقف أمريكا كثيرا عن تقديم التبريرات التي ستقدم لصناعة البديل (فصيلا وأفراد).

الرسالة الأمريكية تهديد مباشر للرئيس عباس إما أن تكون أداة لقيادة المحميات والنتوء أو أنك ستذهب وحيدا، وهنا الرد الوطني يجب ألا يكون بيانا أو كلاما من البعض بأن الشعب من يقرر، لأن من هذه الأصوات ذاتها قالت قولا في عهد الخالد أبو عمار، ثم كانت طرفا في التآمر عليه، وباتت جزء من "خلق البديل"، وهم الأكثر ضجيجا في الوقت الراهن، والشعب الفلسطيني يعلمها جيدا جدا!

الرد الوطني على التهديد الأمريكي، والذي لا يجب التعامل معه باستخفاف، بالذهاب الى تكريس قواعد المشروع الوطني قانونا وسياسة، وأن التهويد بابه مغلق "رسميا"، وبلا تردد يجب البدء الفوري بتنفيذ قواعد "فك الارتباط" مع إسرائيل، التي ستعيد للمشروع الوطني انطلاقته العملية، وكسر حركة التجميد الذاتي التي طال أمدها، على أمل ما لم يأت ولن يأت...!

التهديد الأمريكي غايته وقف الفعل الوطني وتحويله الى "دفاع ذاتي"...فهل يقع البعض الفلسطيني في "شرك التهديد" أم لكل فعل رد فعل حقيقي مش كلامي...تلك هي المسألة!

ملاحظة: يبدو أن البعض العربي يصر على تشويه الفلسطيني موقفا وتاريخا...فليس الفلسطيني من أضاع الفرص، بل عدوه الإسرائيلي من اغتال الفرص...واتفاق أوسلو كان هو الحد الفاصل بين "السلام الممكن والسلام المستحيل"..وغيره وهم السلام!

تنويه خاص: "أسمع كلامك أصدقك...أشوف أمورك أستعجب"...حكمة تنطبق تماما على البعض الفلسطيني أشخاصا وفصائل الرافضين للتطبيع الإماراتي وهم أبرز دعاته...كلمة حق يراد بها مال سياسي، والأيام كاشفة!

"ثغرة الجدار".. مؤشر لـ "فك ارتباط " بين الشعب والسلطة!

كتب حسن عصفور/ لعل المؤسسة الرسمية تجد واجبا عليها، ان تشكر القدر على حدوث "كارثة بيروت" التي خطفت أنظار البشرية عن غيرها من تطورت، كان لها أن تصبح "فضيحة إعلامية كبرى"، تلك التي جرت خلال أيام عيد الأضحى، حيث ذهب عشرات آلاف من أبناء الضفة الى داخل إسرائيل، عبر ما عرف بثغرات في الجدار الفاصل.

الحدث كان مشهدا شاذا بكل ما يمكن القول، وهي المرة الأولى منذ قيام السلطة الوطنية عام 1994، مشاهدة مظهر غير وطني لا يمكن التعامل معه كحدث وانتهى الأمر، بل يجب أن يكون الموضوع الأبرز على جدول الأعمال الرسمي والحزبي الفلسطيني، وان لا تمر مروا عابرا، كونها حالة انقلابية على علاقة الانتماء الوطني العام.

ورغم أن الحدث تم في ظروف إعلامية مساعدة لعدم تحولها الى فضيحة فلسطينية، لكنها تسللت الى البعض منها، ولم يترك إعلام دولة الاحتلال الفرصة تمر دون ان يصنع منها "رواية' تخدم مخططه السياسي الخاص، لبناء جدار فصل جديد بين السلطة الفلسطينية بكل مكوناتها، وبين الشعب المفترض انه قوة الردع في مواجهة مشروع التهويد.

وبعيدا عن محاولة العدو القومي استغلال الحدث الأخطر منذ سنوات، فما كان مؤشرا سياسيا خطيرا جدا، ليس من حيث البعد الاقتصادي الذي تعامل بعه البعض وكأنه العامل الأساسي في ثغرة الجدار، بل في كشف "ثغرة" أخطر في العلاقة بين المواطن وسلطته أي كان الموقف منها، تأييدا بقناعة أو إكراها، أو من يعارضها سياسيا أو سلوكيا، فما كان هو رسالة "فك ارتباط علاقة" المواطن بالممثل الكياني.

رسالة الثغرة، أن المواجهة ضد المشروع التهويدي لا صدى له ابدا عند الغالبية السكانية، ما يكشف هزالة التحضير التي سادت جعجعتها أكثر بكثير من حقيقتها، وأكد حدث الثغرة، ان مسميات الفصائل بمختلفها، ليست بذي صلة حقيقية بالمواطن، وأن العلاقة ليس مبينة ضمن رؤية كفاحية بل حالة استغلال لا أكثر.

ثغرة الجدار، أعلنت أن دولة الاحتلال سمحت بـ "التسلل" العلني لآلاف من الفلسطينيين بالعبور لتؤكد أن "الأمن" يصبح في خدمة السياسة في نقطة ما، حيث اسقطت معاييرها الأمنية التي تقوم بها في الضفة كي تسمح بظاهرة تراها سلاحا مضافا لها وليس عليها.

الحدث يجب أن يعيد ترتيب أولويات القيادة الرسمية، والبحث عن مسببات الذي كان، بعيدا عن ثقافة أمنية عاجزة وفقيرة، تسيطر على كل فعل ليس على هوى أهل الحكم، وبدلا عنه التدقيق في مسببات فك الارتباط الذي بدا يتسلل الى المشهد السياسي الفلسطيني، دون أي ارتعاش، بل وبعلانية مستفزة الى الحجر الذي افتقد حامله لرجم عدوه الوطني.

التدقيق بأن العلاقة بين المواطن والسلطة بكل أجهزتها، ليست علاقة حية ولا تبشر بخير وطني، بل عكسها تماما، فقد يجد القائمون على السلطة في لحظة ما ان الذهاب الى العدو يصبح ظاهرة يومية، لكسر كل "الجدر" الوطنية.

ما حدث من ثغرة هو مواز تماما للبعض اللبناني الذي طالب بعودة الانتداب خيرا من سلطة لم تعد له أو منه ولا تمثله، رغم كل الذرائعية الفارغة التي حاول بعضهم تسخيف اللجوء للعدو حلا...ولو فتح الباب لأهل قطاع غزة الخروج برا أو بحرا سنرى عجب العجاب.

كي لا تتحول حركة عبور الثغرة الى ظاهرة، وجب كسر تقاليد البلادة السياسية السائدة في التعامل مع المواطن، وإعادة النظر جذريا في حقيقة الارتباط وآليته، ودون ذلك "الانتدابية" على الباب الفلسطيني.

ملاحظة: أصرت حكومة حماس أن تؤكد "استقلاليتها" عن السلطة المركزية بقرار عودة الطلبة الى مدارسهم رغم فقدان شروط السلامة والنظافة...خطوة مضافة الى خطوات الانعزالية السياسية القادمة!

تنويه خاص: وهل يمكن القول أن محمود درويش ليس حيا...وهل الحياة الإنسانية تقف حدودها عند جسد يتحرك، أليس ما قاله شعرا وأدبا أكثر حياة ...يا محمود أنت خالد نصا وروحا...فلا زلت حيا بموتك وكثير منهم أموات بحياتهم يا أيقونة الوطن!

ثقافة "الاستسلام الثوري" و"خفي حنين"!

كتب حسن عصفور/ بعد مرور اسبوع من توقيع التفاهم الإماراتي الإسرائيلي بمشاركة أمريكية (13 أغسطس 2020)، لم تترك غالبية القوى الفلسطينية مجالا لوصف "مخاطر" الحدث، ولا فعالية داخل بقايا اوطن وخارجه دون القيام بها، وتطوع البعض الى تفسير ما لا يفسر، وفتحت وسائل الإعلام الرسمية في سلطتي الأمر الواقع (ضفة وقطاع) ومعها إعلام حزبي منصاتها لكل ما هو مسوح قوله أو غير مسموح، حراك بكل الألوان لكنه حراك يمكن وصفه بـ "خفي حنين".

مراقبة لرد الفعل الفلسطيني، كلاما وفاعليات، تكشف أن جوهر العمل حتى ساعته، ليس ردا حقيقيا على "الحدث الإماراتي الإسرائيلي" بما يساهم في تعزيز قوة الموقف الرافض له، بل ذهب الى خارج مربع التأثير الى الوقوف جانبا صارخا نريد ولا نريد، صوابا كان أم هلوسة لصالخ غير الوطني.

لم نقرأ موقفا يبحث عن تطوير آليات المواجهة بكل أشكالها، تقود الى بناء واقع لخدمة الموقف الوطني وليس "خدمة غير الوطني"، وبدلا من تصفية "حسابات خاصة" كان الأجدر بناء حسابات تترك قيمة لتفعيل المسار بما يؤدي الى تشكيل جبهة تقود الى الحد من أي أثر سلبي على جوهر القضية الفلسطينية.

السلوك الرسمي الفلسطيني (سلطة وفصائل) تفاعل انفعالا مع "الحدث"، وتجند بعض الشخصيات ووسائل إعلام ذات هوى معلوم جدا وبثمن مسبق الدفع، للحديث عن كل شيء سوى المطلوب فعله من "صاحب القضية"، بل أن منهم من ذهب بوعي مدروس جدا، لنشر حالة اليأس مبكرا، بأن الكل ليس معنا، وآخر تطوع بإعلان انتهاء دور الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، موقف لا يمكن له أن يكون "بريئا"، فمن ينشره يعلم جيدا كل أبعاده، وما هي نتائج التعبير سياسيا.

المفارقة، أن فرقة نشر "الاستسلام الثوري"، التي كلفت رسميا بالتصدي لهزيمة "التفاهم التطبيعي" لم تتقدم بأي ورقة لها علاقة بماذا يريد الفلسطيني، وآلية الرد العربي الرسمي، وهل هناك "موقف فلسطين موحد" على ماذا يريدون، كيف يمكن لأي دولة عربية أن تعلن موقفا من "التفاهم التطبيعي"، وهناك غياب

لتحديد رؤية "ما العمل"، وهل حقا يريد "الفلسطينيون" وقف حركة التطبيع العام أم أن الأمر مرتبط بدولة واحدة دون غيرها.

لو أن الأمر بحث عن "آلية موجهة شاملة" كان الأولى صياغة رؤية شاملة، تبدأ من "أهل الدار" لتنتهي عند الأشقاء والأصدقاء، ما يشير الى جدية الفعل وليس خلق جبهة من الصراخ والعويل التي لا علاقة لها بحصار آثار الحدث.

ما يثير الغرابة أكثر، رغم كل النداءات لحشد "شعبي"، غاب الناس عمليا عن المشاركة بها، غياب يكشف أن الثقة مفقودة بين الناس والقيادة والفصائل، الأمر الذي يستدعي السؤال لما؟ وبدلا من الاعتراف بالخطأ السلوكي في رسم طريق المواجهة، انتقلت فرقة "الفشل" الى مستوى آخر يرتكز على نشر ثقافة "التأييس السياسي"، وذلك ليس جهلا بالواقع، بل لتحميل "صياغة الفشل" على الآخرين، وما يفتح الباب لسلوك سياسي لا يخدم جوهر القضية الوطنية.

"يا وحدنا"، قالها يوما الخالد الشهيد المؤسس أبو عمار في ظل مواجهة شاملة لعدو، وليس في ظل هروب وانكماش لا أثر له على العدو.. "يا وحدنا" كانت صرخة عرفاتية لتفجير الطاقات الثورية بمختلف أشكالها في ظل معركة، وليس صرخة لنشر "الاستسلام الثوري" لغاية في نفس محركي فرقة الفشل السياسي!

ملاحظة: مثير للاهتمام صمت كل متحدثي السلطة عن تهديد كوشنير للرئيس عباس و"القيادة" والاهانة السياسية له..معقول ما انتبهوا لقوله رغم انتشاره بلك اللغات، أم هو صمت مدفوع الأجر بعملة "المحميات والنتوء"!

تنويه خاص: غزة تحت الحصار نعم..غزة تحت النار نعم..لكن غزة تحتاج البحث في كيفية الحد من "العتمة" التي طالت كثيرا، وليس البحث عن مزيد من إظلامها!

"حراك فلسطيني أهوج"..ومكالمة الرئيس عباس!

كتب حسن عصفور/ بشكل ليس مفاجئا قام "إعلام دولة الكيان" بنشر تسجيل صوتي للرئيس محمود عباس، يتحدث فيه بـ "حميمية عالية" عن العلاقة مع دولة الإمارات، وما يتطلع اليه من تصويب للمسار المرتبك الذي أصابها، وتأكيد واضح حول تقديره الخاص لحاكمها القوي محمد بن زايد (الذي يرفض تولي منصب رئيس الدولة لجانب أخلاقي).

تسريب لم يكن يرمي من إعلام عدونا القومي سوى لزرع فتن مضافة، لما بات حاضرا في علاقات كانت يوما نموذجا سياسيا، ولكن ما قد يكون معاكسا لنوايا إعلام الكيان، ان تلك المكالمة المسربة ترمي الى خلاف ما رمت إليه جهة الإعلان، وأن تمثل "نقلة تهدئة" فيما حدث بعلاقة تم النيل منها ما قبل الخطوة التطبيعية الإماراتية، وليست هي بذاتها ما أدى الى رد فعل الرئيس محمود عباس أولا وبعضا من فريقه، وتلك مسألة لا تحتاج أبدا لبرهان، لا أشخاصا ولا موقفا، وهي ليست القضية الرئيسية في التطور السلبي أبدا.

مكالمة الرئيس عباس، كشفت من حيث الجوهر أن هناك "قاعدة عمل مشترك"، وأن هناك جهود كانت قائمة لتطهير مسار العلاقة من تشويش انتقالي، مع الحق المطلق أن ترفض فلسطين قيادة وشعبا الخطوة الإماراتية، وأن تراها لا تخدم المواجهة مع دولة الاحتلال، وعدوانيتها المتنامية، بل وفي ظل قيامها بتنفيذ المشروع الأخطر على فلسطين وطنا وهوية ومصيرا، مشروع التهويد، بما فيه خطة الضم.

من المفارقة، التي قد تكون رمية من غير رام، ان يتم نشر المكاملة السرية، مع بيان للجامعة العربية تصاحب مع اتصال أمينها العام أحمد أبو الغيط مع الرئيس عباس، يعلن فيه عدم عقد أي لقاء طارئ لبحث الخطوة الإماراتية، وأن جدول الأعمال "الرسمي" العربي لن يرتبك بسببها، وعلى فلسطين ان تنتظر الى حين الجلسة الرسمية المقررة، دون أن ينسى الأمين العام التأكيد أن "مبادرة السلام العربية" لا تزال قائمة.

دوما هناك ما يمكن اعتباره "صدف سياسية" تفرض تقويم مسار الحدث، وتاريخ الثورة والمنظمة يمتلئ بها، ودون البحث في تفاصيلها، فما كان من "تسريب

واتصال"، يمثل "جرس إنذار" للرئيس عباس بأن يعيد طريقة المعارضة غير الموفقة التي سمح بها، وأطلق عنان "البعض" أصحاب المصالح الخاصة سياسيا وشخصيا، مرتبطين بجهات تعمل على عزل الرئيس عباس في دائرة مغلقة الى حين ...

عدم تجاوب الرسمية العربية مع نداء "الرسمية الفلسطينية" رسالة سياسية واضحة، وعدم إدانة أي دولة عربية الخطوة الإماراتية هي أيضا رسالة سياسية، ومحاولة قوى مرتبطة بدول غارقة في صناعة "النكبة الفلسطينية المعاصرة" وبناء جدر جديدة تحاصر الرسمية الفلسطينية الى جانب حصارها السياسي – المالي، لا تهدف لتصويب مسار بل لخلق مسار إكمالي لدورها في تكريس النكبة القائمة.

بعد أيام مما حدث، يجب إعادة تقييم الموقف الرسمي الفلسطيني، وليترك الشعبي والفصائلي يعبر عن ذاته لرفض الخطوة التطبيعية، دون أن يكون مقادا من صناع النكبة المعاصرة، وألا يسمح ببعض أدوات التخريب السياسي، ان تعمل على تطهير ذاتها على حساب قضية وطنية، ولا يوجد الكثير من الأسرار في المشهد الفلسطيني.

قد يحتاج الرئيس عباس وسريعا، أن يشكل "خلية أزمة سياسية"، بعيدا عن المظهر الاستعراضي الذي لم يقدم خدمة لا لموقفه، وبالتأكيد لا لفلسطين، "خلية" تتعامل مع تفاصيل الحدث بكل جوانبه، ما عليه دون أن تقف ما له، وكيف يمكن وضع قاعدة انطلاق لحصار الضرر العام ضمن رؤية عربية مشتركة، مع الانتباه أن حركة الغضب تنطلق من قاعدة المشروع الوطني، وليس لغيره، ففلسطين ليست أداة "تصفية حسابات" لهذا البلد أو ذاك، بعضها مدفوع الأجر العلني.

"خلية أزمة" تتعامل وفقا للممكن السياسي وليس الرغبة السياسية، بما يعيد الاعتبار للحيوية الفلسطينية وكيفية احتواء الضرر وليس توسيع دائرة الضرر.

الأمر بيد الرئيس عباس لا غيره، ليعمل على تصويب ما يجب تصويبه قبل فوات الآوان، وعندها كثير من "طبالي الزفة" سينقلون لسانهم، كما سبق لهم

ذلك، الى من يسود، وقطعا لن يكون مصلحة فلسطينية بل نقيضها...قبل الندم السياسي ليتحرك الرئيس عباس، قد لا يربح كثيرا ولكنه حتما لن يخسر أكثر!

ملاحظة: حاول رئيس حماس السابق خالد مشعل، الذي يعود بقوة للظهور الإعلامي، لغاية في نفس محوره الإقليمي، أن يتحدث عن رفضه التطبيع من أي دولة كانت...كان شجاعا جدا في تسمية الإمارات ولكنه كان مرتعشا لعدم تسمية قطر وتركيا..لا لا يا خالد مش حلوة!

تنويه خاص: مفارقة غريبة ألا يظهر وزير خارجية فلسطين في أي حراك كلامي ضد الخطوة التطبيعية الأخيرة...لو كان الأمر مش صدفة بيكون فعل خير للقادم!

حكومة لبنان...استقالة أم إقالة الضرورة السياسية!

كتب حسن عصفور/ بعد مرور 7 أيام على الكارثة الكبرى التي حدثت في 4 أغسطس، لم تقف حدودها عند تفجير مرفأ بيروت، ولكنها في الواقع فجرت المشهد السياسي اللبناني بكامله، دون مقدمات، بعد أن فشلت غالبية "الحراكات الشعبية" السابقة، في أن تحرك منه حجرا، فظن أهل الحكم "الثنائي الشيعي وولي العهد"، أن الأمر قد استقام لهم، بعد أن انتشلوا "شخصية لبنانية" خارج الصندوق التقليدي "السني" ليصبح موظفا بدرجة رئيس وزراء.

الكارثة الكبرى، يبدو ان لبنان كان بحاجة لها، بعد أن عجرت كل السبل بتصويب مسار حياة سياسية "فريدة" بفسادها السياسي والشخصي، ففتحت الباب لانطلاقة حالة "غضب شعبي" بعضه خرج عن المسار بمظهر "تخريبي"، وتلك ظاهرة ليست جديدة فكثيرا ما تشهد ثورات الشعوب وهباتها بعض من "الشذوذ" خدمة تشويه مسار الفعل الثوري، او تطرفا فاق الممكن الثوري.

ويبدو ان مقولة ما قبل "4 أغسطس" ليس كما بعده قد وجدت طريقها العملي سريعا، ولم تبق جملة تردد كما سبق كثيرا من عبارات، حيث تشكل بشكل سريع "تحالف غريب" لتحويلها الى واقع، تحالف محلي عماده الرئيسي جماهير الشعب

الغاضبة التي كانت قوة الحراك السابق، وقوى سياسية كانت شبه عاجزة أن تعيد الروح لحراكها، فجاء الانفجار يمنحها بعضا من طاقة، ولكن العنصر الحاسم لم يكن محليا، رغم قيمة كل ما سبق، حيث لعبت فرنسا ورئيسها الذي فجر قنبلته السياسية بالذهاب الى بيروت في اليوم التالي، ومنها أطلق "خريطة التغيير" المطلوب، تحدث كولي امر وليس زائر أجنبي يحمل بداخله وريثا استعماريا.

وجاء بيان مؤتمر المانحين لدعم بيروت، ليعلن أن التغير أصبح واجبا فلا مساعدات لحكم وحكومة خلافا للرأي الشعبي، وأن الأمم المتحدة هي من يتولى تنفيذ المساعدات مباشرة الى الشعب، في اتهام صريح الى النظام أنه ليس أهلا للثقة، وبحاجة الى "وصي على العهد".

رسالة المؤتمر السياسية، وواقع المشهد الداخلي وما تركه من حالة إرباك وضغط يومي على أهل الحكم، أجبرهم على التصرف بواقعية والذهاب لخيار الضرورة المرة، كما يقال، وقدمت "الموظف رئيس الحكومة" حسان دياب ثمنا للهروب من "عقاب أشمل"، لم يعد افتراضيا، بل أصبح أقرب مما يعتقد بعضهم، المصاب بغطرسة خاصة، ولن يبق الأمر قاصرا على ملاحقة "قوى الانفجار" فحسب، بل سيصل الى غيرها، والهدف حدده ماكرون صريحا، نظام سياسي لبناني جديد.

خطوة سياسية التفافية، لجأ لها "العهد الحاكم"، ولكن هل لهذه الخطوة انقاذ ما يمكن إنقاذه، أم أنها تفتح الباب واسعا لفرض التغيير الجوهري الذي طال انتظاره، وتصويب النظام من "طائفية مقيتة" الى واقع يمنح لبنان "حداثة سياسية" كخطوة إصلاحية لا بد منها، نحو بناء " نظام ممكن"، لكسر تاريخ من حصار ما بعد "الاستقلال".

اقالة حكومة دياب بالطريقة الإكراهية درس سياسي لا يجب أن يمر مرورا عابرا، وألا يستخف البعض بما سيأتي على لبنان، ما لم يتم الذهاب سريعا نحو حصار ما سيكون واجبا، خدمة لشعب لم يعد يحتمل فسادا سياسيا طائفيا غير مبرر، سوى لاستمرار "إمبراطورية الفساد العام".

والسؤال الذي سيقفز سريعا، هل سيكون لبنان "نموذج لفرض شرق أوسطي جديد" بعيدا عن المشروع الأمريكي القديم، وعبر تحالف دولي – إقليمي غير

الذي كان، تلك هي المسألة الأهم، ليصبح الأمر وكأن التدخل الخارجي ليس كله خرابا، بل قد يكون بناءا في لحظة ما!

ملاحظة: هل من حق فلسطين أن تستفيد من "التحالف الدولي الجديد" حول لبنان، لفرض الدولة الفلسطينية فوق أرضها وفقا لقرار شرعية دولية...ليت "القيادة الرسمية" تبحث كل ما هو ممكن فائدة سياسية من التجربة اللبنانية المستحدثة.

تنويه خاص: تصر قيادة حماس ان تمارس الاستهبال السياسي بالترويج أن بلالينها فرضت معادلة ردع جديدة...مثل ذلك القول يؤكد أن المال أقدس لديها من مقاومة التهويد..."السبهللة السياسية" قاتلة...فحاذروا!

حماس وخطوات الضرورة الوطنية لو صدقت برفضها!

كتب حسن عصفور/ منذ الحديث عن مشروع "التهويد" المستحدث، بما يتضمن ضما أراض من الضفة الغربية والقدس، والكلام الفلسطيني لم يتطور خطوة واحدة يمكنها أن تمثل "ردعا عمليا" للمخطط المعادي للمشروع الوطني، واكتفت القوى كافة، رسمية وشعبية بالدعاء السياسي باعتباره "أقل الإيمان الممكن".

ومع الإعلان الإسرائيلي الإماراتي الأمريكي عن خطوة تطبيعية ضارة للقضية الوطنية، خرجت حركة الكلام الى منعرج أكثر، وبعيدا عن دوافع أو حسابات هذا وذاك، فرفض الخطوة فرضا وطنيا، وكان "الظن" أن ينقلب المشهد كليا لصالح التفكير العملي في صياغة المشهد الذاتي، بما يغلق الباب أمام "كل الثغرات الداخلية"، التي سمحت منذ زمن باختراق "القرار العام" أن لا تطبيع قبل السلام الذي يضمن وجود دولة فلسطين.، بل أن هناك من فتح كل الأبواب لتطبيع زرع السم الانقسامي، وقدم له كل الدعم بتعاون صريح مع "دولة الكيان الإسرائيلي وأمريكا".

ولنقل، رب ضارة نافعة، أن يصبح "الإعلان الثلاثي" ناقوس خطر يعيد الوعي المفقود الى مكانه، بعد تيه استمر 13 عاما مع الانقلاب الأسود في يونيو 2007، بترتيب أمريكي إسرائيلي قطري، وتنفيذ محلي، وأن تنهض القوى كافة لترتيب البيت الفلسطيني، الذي هو حجر الزاوية لأي مواجهة ممكنة للمشروع المعادي، ودونها كل ضجيج الكلام لن يترك أثرا واحدا معطلا.

وكي لا يبقى الأمر كلاما انشغاليا للهروب من الحقيقة، ولوم غيرنا رغم أن "العيب فينا"، ومع بداية الحديث عن عقد مجلس مركزي فلسطيني جديد، بمشاركة أطراف العمل السياسي داخل المنظمة وخارجها، (ضمن ترتيب خاص)، وما يسبقها من لقاء قيادة الفصائل كافة، يجب على حركة حماس، أن تعلن رسميا نهاية الانقلاب الأمني – السياسي الذي حدث يونيو 2007، وذلك من خلال خطوات عملية، غير مرهونة بأي اتفاق لاحق، وتنطلق مما كان اتفاقا ما قبل "الانقلاب الأخير" بعد "قنبلة بيت حانون"، في محاولة اغتيال رامي الحمد الله مارس 2018.

حماس لو صدقت أنها ذاهبة لرفض مشروع التهويد، وضد التطبيع العام، كونه خطرا على القضية الفلسطينية، عليها اعلان:

*انهاء حكومتها التنفيذية في قطاع غزة، وأن تنتظر رئيس الوزراء د. محمد اشتية بالوصول الى غزة للقيام بعملية الاستلام.

*تشكيل لجنة وطنية وبمشاركة فتح وحماس، للبحث في المسألة الأمنية، خلال فترة انتقالية ووضع تصور حول "الأمن الداخلي، والأجنحة العسكرية، ودون تفاصيل هناك أسس موضوعية للتوافق على المسألتين، وربما هما مفتاح الاتفاق الوطني.

*وقف استلام الأموال القطرية عبر البوابة الإسرائيلية، ومطالبة قطر تحويلها الى خزينة المالية المركزية.

وعليه:

1- يتم رفع كل الإجراءات التي قررها الرئيس عباس حول قطاع غزة، بما فيها قطع رواتب الموظفين وكل اجراء غير قانوني.

2- عقد المجلس المركزي المقرر في غزة، ليكون نهاية عملية للانقسام، وبداية رحلة من العمل المشترك.

*عودة قيادات حركة فتح من أبناء قطاع غزة من الضفة، وبدء مرحلة عمل جديدة، ضمن روح التوافق الوطني.

*إطلاق سراح المعتقلين كافة في سجون الحكومتين، وتقديم الاعتذار لهم وتعويضهم ماديا ونفسيا عما لحق به من أذى.

*وقف كل الحملات الإعلامية الضارة وطنيا وسياسيا.

*اعلان سياسي، من حركة حماس، اعتبار الرئيس محمود عباس هو الرئيس الشرعي المعترف به، وهو صاحب الولاية الى حين انتخاب رئيس جديد أو التجديد له.

*حق حماس المطالبة بتشكيل "برلمان دولة فلسطين المؤقت" يضم أعضاء المجلس المركزي والمجلس التشريعي الأخير، يتولى:

-وضع دستور فلسطين الجديد

-تشكيل حكومة دولة فلسطين

-انتخاب رئيس دولة فلسطين

-رسم رؤية استراتيجية للعمل العام، بعد اعلان دولة فلسطين وفقا لقرار الشرعية الدولية 67/19 لعام 2012.

*اعتبار الخطوات السابقة رهن بتعليق الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل.

تلك بعض من خطوات الضرورة لو حقا يراد مقاومة التهويد ضما والتطبيع سلوكا، ودونه "طق حكي"!

ملاحظة: بيان مفتي فلسطين والقدس حول الصلاة في القدس للمطبعين فقد صوابه السياسي، هيك بيان سيحرم مواطني "السلطة الفلسطينية"، والأشقاء من

الأردن ومصر وقطر وعمان والسودان وتونس والمغرب، ومسا مباشرا بنداء الرئيس عباس دعوة العرب زيارة القدس..بدها تدقيق مفتينا!

تنويه خاص: قلبي قمر أحمر قلبي بستان.. فيه فيه العوسج وفيه الريحان..

كم جسد الشاعر الشيوعي الفلسطيني سميح القاسم بتلك الكلمات تعددية وطن خال من الحقد والكراهية..سلاما لروحك في ذكراك.. وشعبك كما قلت سيبقى "منتصب القامة يمشي"!

خبر كورونا في غزة ودرس أولي لقيادة حماس!

كتب حسن عصفور/ منذ فترة وإعلام حركة حماس، حكومي وحزبي، يعمل على نشر الإشاعات بخلو قطاع غزة من أي إصابة بكورونا محليا، وكل ما هو مصاب قادم من الخارج، ويبدو أن الأمر تحول الى جانب "يقيني" بعدم قدرة وصول هذا الوباء الى داخل القطاع، باعتبار أن "حواجز حماس الأمنية" قادرة على منعه.

وفجأة، تسرب خبر عن وجود إصابات محلية في وسط القطاع، وخلال ساعات بدأت حركة الاشاعات تأخذ طريقها الى كيفية التعامل مع المعلومة المسربة، بدأت بنفي غير ذكي وتهديد غبي، لتنتهي الإشاعة بأن هناك "مؤامرة" يتم التحضير لها للنيل من تحرك شعبي" بدأت ملامحه في الظهور، وتبحث حماس وقواها الأمنية على كيفية حصاره مبكرا.

ما بين نشر المعلومة عن الإصابات المحلية، ونشر الخبر رسميا، كان تناول تلك المعلومة عبر وسائط التواصل الاجتماعي، وبعض وسائل الإعلام، ومجموعات إخبارية هو ما يجب التفكير به، وما بعد نشر الخبر رسميا، وحالة الهلع التي انتابت مئات من سكان المنطقة، خاصة وأن مكان الإصابة محل تجاري.

الاستخفاف الأولي مع خبر الإصابة والسخرية السريعة منها بعد بيان رسمي، يكشف بلا جدال أن الثقة بين أهل القطاع والحكم القائم (حماس) شبه معدومة،

خاصة بعد أن ترافق الخبر بإجراء أمني فوري، وقيام داخلية غزة بنشر قوات فورية في المنطقة.

وخلافا لتقليد حماس، التي تتصرف في كل شيء وحيدة دون أي حساب لغيرها، وجدنا أنها سارعت بطلب "معونة سياسية" من إطار "القوى الوطنية والإسلامية" ليكون سندا يؤكد ما أعلنت، ويطالب المواطنين التعامل الجاد مع الخبر الكوروني والالتزام بما سيكون.

والحقيقة أن ذلك وحده كفيل بأن يؤشر مدى فقدان حماس بثقتها في ذاتها مع المواطن الغزي، وتلجأ الى إطار قلما تجد له دور حقيقي في الحياة السياسية العامة، ويقتصر غالبا على البعد "الاحتفالي"، دون أي قرار عملي، كما ان مسارعة إصدار بعض الفصائل بيانات داعمة لإعلان حماس تأكيد على وجود هزة ثقة.

أن يكون هناك إصابات محلية في قطاع غزة خبر كان يفترض أن يكون متوقعا جدا، فالحصار لا يمنع "التسلل الوبائي"، والإجراءات الأمنية أي كانت لا يمكنها وقف الدخول الفايروسي، لكن ثقافة "الغطرسة السياسية" التي سادت طوال الفترة الماضية، خلقت أجواء وكأن القطاع منطقة مضادة للوباء، ولذا جاء رد الفعل من الحكم القائم والمواطن كاشفا لهشاشة الواقع.

حكومة أصابها هلع وارتعاش في كيفية تمرير معلومة، قد لا تكون مكتملة الأركان، ومواطن ساخر من كل شيء، فقد ثقته بما تقوله جهة لم تمنحه من مظاهر الحياة ما يستحق، فلذا اصابته هزلية فورية من معلومة قد تشكل خطرا حقيقيا عليه.

وبعيدا عن أي إجراء طبي في كيفية مواجهة التطور الجديد، و"تسلل" الوباء الى القطاع وكسره الحصار، فالأهم أن تعيد حماس حكومة وأجهزة علاقتها بالمواطن، وأن تدرك أن "الأمن المكثف" ليس حلا لمعضلات أصابت روح "الغزي" في مقتل إنساني، والتفكير في مراجعة لسلوكها العام، وأن تكف عن علاقتها الفوقية أو الأمنية مع المواطن.

درس أولي يستحق التدقيق الفعلي بعيدا عن فهلوة لم تعد تقنع فاقد أمل بحياة إنسانية في ظل حصار مركب، من دولة عدو، ومن بني جلدته حكما وحكومة، فسادهم السياسي والخاص يزكم أنوف المواطنين.

ملاحظة: صورة سياسية مختلفة قدمتها تونس، بأن أصر الرئيس سعيد على تشكيل حكومي للناس وليس للأحزاب وأطاح كليا بـ "جعجعة" النهضة الإسلاموية ورئيسها الغنوشي...تونس دوما بها الجديد المفاجئ نحو النور!

تنويه خاص: أعلنت قطر عبر قناتها "الصفراء" توصل أميرها تميم الى "تفاهم" مع إسرائيل لزيادة قيمة المنحة الغزية الى 40 مليون دولار..إعلان قطري توافق مع إعلان إسرائيلي وغياب حمساوي كامل...مش غريبة يا شباب!

خطايا سهى وعزام!

كتب حسن عصفور/ في مفاجأة قد يصفها البعض "كبرى"، فتحت السيدة سهى عرفات كل نيرانها ضد مكتب الرئيس محمود عباس، وعبر قناة عبرية، قبل أن تنتقل لإطلاق المزيد منها من خلال قناة مصرية رسمية.

وللحقيقة، لا يوجد أدنى مبرر لمن تحمل اسم الشهيد الخالد ياسر عرفات، مؤسس الكيانية الفلسطينية المعاصرة، بمخاطبة الرأي العام من خلال قناة الحكومة الفاشية الإسرائيلية، حكومة العدو الذي اغتال الشهيد المؤسس، وقبلا لا يحق لها الحديث بما قالت ليس من باب الصدق أو عدمه، بل من باب المسؤولية التي تحملها بحكم الارتباط واللقب، فهي ليست صحفية تبحث سبقا أو "نجومية"، عبر نشر "أخبار خاصة" تمنحها تفرد، فلها من "النجومية السياسية" التي لا تنتهي بكونها زوجة الشهيد الخالد، ووالدة ابنته الوحيدة.

وبعيدا عما لحق بها من "اذى صغار في مكتب الرئيس عباس" ام هو قول في غير محله، كان لها أن تسلك طرقا عدة للتعبير عما أصابها، ومع تطور وسائل التواصل تصبح أكثر سهولة، وبالتأكيد رسالة منها لأعضاء اللجنة المركزية لفتح

على هواتفهم، وخاصة أن أحدهم هو ناصر القدوة من له حق شخصي في الشهيد الخالد.

والتواصل من أجل حق لا يضير بل هو الأكثر صوابا، خلافا لشكوى "موظف" عبر إعلام الدولة قاتلة ياسر عرفات، سلوك أدى الى خسارتها كل تعاطف ممكن فلسطينيا، بل ردة الفعل نقيضا لما توقعت، فاللجوء للعدو القومي من زوجة الخالد، ليس سوى نكسة شخصية، لا غفران لها.

ودون البحث في مضمون ما أشارت، فهي لا تملك الحق في التصرف في "مذكرات الخالد" وتلك ليس وراثة خاصة، ولا يجوز أبدا التهديد العلني بأنها "ستفعل وستكشف"، فكل ما في دفاتر الشهيد المؤسس من ملاحظات كتبها بخط يد هي ملك للشعب الفلسطيني، وكان الأولى أن تكون جزء من الأرشيف الوطني، ومتحف "ياسر عرفات"، أما البحث فيها لتصفية "حسابات شخصية"، فتلك سقطة سياسية كبرى.

سهى عرفات، لا تحتاج وسائل إعلام لتشكو لها، هي تستطيع إثارة الرأي العام الفلسطيني لو كان لها حق، بما هو أبسط كثيرا مما فعلت، خاصة وهي تهدد بأنها ستحرق الأخضر واليابس، عبارة لا تستقيم أبدا مع مكانة أبو عمار، لا زعيما ولا مؤسسا للكيانية الحديثة.

ولقد كان غريبا جدا، أن تلفظ سهى عرفات اسم الخالد في مقابلتها مع التلفزيون الرسمي المصري، بـ "ياسر"، تعبير لا يمكن لأي كان أن يقوله عن رمز الوطنية الفلسطينية المعاصرة، فهو لقب ومسمى ملكية عامة للشعب، والتلفظ بما قالت ينال جدا من مكانة الخالد، هو لقب واسم، ولها أن تقول في بيتها ما تشاء، لكن الحديث في العلن لا يحق لها أبدا بما قالت "ياسر".

خسرت سهى ربما كما لم تخسر، ولعل الشعب الفلسطيني مطالب منها باعتذار علني عما فعلت، ما قد يخفف ما ألحقت من أذى وطني للشهيد الخالد، ودونه لا ربح لها أيا كانت تقديراتها الشخصية، فما فعلت خطيئة سياسية تستوجب التصويب.

ومن خطيئة سهى الى خطيئة عزام الأحمد عضو قيادي في حركة فتح، ومن أعضاء تنفيذية منظمة التحرير، شخصية حملت ملفات كثيرة، ليس وقت تقييمها، فما فعل الأحمد بأن يجري حوارا إعلاميا مع أحد قنوات الجماعة الإخوانية المعادية لمصر الثورة والدولة، لا يمكن وصفه سوى بالغباوة السياسية، خاصة وأن حرب الإرهاب على مصر تقودها تلك القنوات في تركيا.

ولا نعتقد أن الأحمد ينقصه الحديث مع وسائل إعلام، أما أن يختار أحد أدوات الإرهاب ضد مصر، فتلك خطيئة سياسية تستوجب الاعتذار العلني والصريح من الشخص والمؤسسة التي ينتمي لها، والتصرف بلا مبالاة لن يمر خيرا، فمصر وإعلامها لا يتسامح مع الإرهاب والتعامل معه، ولا نعتقد أن قيادة فتح ستسمح بتخريب علاقة مع الشقيقة الكبرى، من أجل خطيئة – سقطة إعلامية، تكرر سقطة أحدهم يوما مدفوعة الأجر لدولة كارهة لمصر، ما خلق "توترا" طال إزالته.

وليت البعض يستريح من الكلام لفترة في زمن كورونا، وأن يحدد الناطقين الرسميين باسم السلطة وفتح، وليصمت غيرهم ممن لا يقدرون قيمة الكلام، فيكفي الشعب ما به من مصائب الاحتلال والنكبة الانقسامية و"نكبة كورونا" التي باتت خطرا داهما، فالرحمة باتت ضرورة وفرض سياسي!

ملاحظة: ليعلم البعض أن "غياب الشفافية هي أقصر الطرق لاتساع رقعة الخطايا"... الكذب ليس حلا يا سادة، وكما قال الأقدمون حبله قصير!

تنويه خاص: تهنئة شخصية للدكتور صائب عريقات باختياره الأكاديمي من أحد أهم الجامعات في العالم...هل يراها عريقات فرصة لترك الوظيفة السياسية والذهاب الى حيث يبدع أكثر..نصيحة بعد التهنئة!

"دولة غزة" والشقيقة أريحا!

كتب حسن عصفور/ يصاب بعض من قيادات حماس وعناصرها بغضب غريب، مع القول أن سلوكهم السياسي يقود فعليا الى خدمة المشروع التهويدي، وصفقة ترامب (الوريث الشرعي لخطة شارون)، وأن المسألة لا تقف عند حدود ما تعلن برفض ذلك المشروع، بل فيما يتم القيام به خطوات تأكيدية للمخطط الانفصالي.

مع إعلان الخطة الأمريكية والتسارع التنفيذي لتكريس التهويد واقعا سياسيا، في الضفة والقدس، توازت مع تسارع خطوات في قطاع غزة، أبرزها ما يعرف بـ "التفاهمات" السرية بين دولة الكيان وحماس تشرف على تنفيذها قطر، تفاهمات لها بعد سياسي، تمت من وراء ظهر "القيادة الرسمية"، ودون أي دور لها أو علمها، ما فتح الباب لمسار "تفاوضي خاص" يشير الى أن هناك "قيادة تمثيلية" موازية في قطاع غزة، وأنها صاحبة قرارها دون أي صلة بالممثل الرسمي.

ولأن القيادة الرسمية والقوى الفلسطينية كافة تجاهلت الخطر السياسي لتلك "الصفقة"، وحاولت تمريرها كبعد "إنساني"، ذهبت حماس الى السرعة في تعزيز حكمها التنفيذي بتشكيل "حكومة حمساوية" لإدارة قطاع غزة، وواصلت تشجيع لقاء نواب من قطاع غزة بصفتهم "مجلس تشريعي"، وسبق لها تشكيل "جهاز قضائي" خاص، لاستكمال حلقة مكونات "النظام" تشريعيا وقضائيا وتنفيذيا.

واقعيا، أصبح هناك "كيان" خال من ملامح السيادة العامة، مع ممارسة كل ما دون ذلك، ولذا لم يكن أبدا مفاجئا سياسيا ما أعلنه بعض من تجار قطاع غزة، بأن حكومة حماس تتعامل مع البضائع القادمة من الضفة الغربية ومنها مدينة أريحا، كمستورد "أجنبي" تتطلب منهم تقديم الحصول على "إذن مسبق"، كشرط لا بد منه كي يسمح للتجار الاستيراد.

وقد أشار حجازي أبو شنب أحد كبار تجار غزة العاملين في القطاع الزراعي في لقاء مع "أمد"، بأنه طالب السماح له بإدخال كميات "البلح" المشترى من أريحا، فطالبوا تقديم "التماس خاص" لينظر في أمره، وأشار الى خطورة إجراءات حماس التي تتعامل مع أريحا وبالتالي الضفة كـ " دولة أجنبية".

هذه الإجراءات ليست جهلا بالسياسة، ولا نقصا في معرفة القانون أن نقل البضائع من مدينة الى أخرى داخل الوطن، أو السلطة لا يحتاج الى "إذن مسبق"، بل تنقل وفقا لكونها منتج وطني في بلد واحد، ولكن سلوك حماس هو استكمال الخطوات التي تسارعت مؤخرا لتعزيز "الكيانية الغزية"، والتي لم تعد خطوات فحسب، بل أخذت بعدا سياسيا في تصريحات واضحة علنية لقيادتها.

السؤال ليس موجها لحماس لا سلطة ولا حركة، بل الى القوى الفلسطينية أولا والسلطة الرسمية ثانيا، هل الصمت على تعزيز قواعد الانفصال الكياني أصبح ضمن "توافق سري" بين الأطراف كافة، وأنه جزء من "ثمن ما" يتم التحضير له لاحقا في سياق "حكم المحميات السبع في الضفة والكيان الغزي الخاص.

لا يمكن تجاهل مخاطر أفعال حماس، وبات ضرورة التصدي لها لخطورتها السياسية على مجمل المشروع الوطني الفلسطيني، لو لا زال ذلك جزء من "أهداف" مختلف القوى.

الصمت على تمرير مشروع الانفصال جريمة وطنية كبرى...

ملاحظة: نتنياهو يبحث عن "مظلومية" جديدة.. يصرخ بأنه تحت التهديد ولا يوجد متابعة لمن يهدده...تخيلوا أن هذا "الفأر" كان على رأس مظاهرات التحريض لاغتيال رابين بعد اتفاق أوسلو، وبدلا من أن يكون سجينا بات رئيسا لحكومة!

تنويه خاص: غريب صمت الحكومة الفلسطينية على ظاهر "الهجرة الصيفية" نحو إسرائيل عبر "الثغرة الجدارية"...معقول تكون منسقة لتخفيف "الضغط" أم أنها قلة حيل نحوها فكان التجاهل حلا!

عن "التطبيع" و"التطبيع الانتقائي" وحصار إسرائيل!

كتب حسن عصفور/ تحتل كلمة "التطبيع" مساحة واسعة في البحث العام، بعد أن أقدمت دولة الإمارات على تفاهم مع أمريكا وإسرائيل على فتح باب جديد في العلاقة مع تل أبيب، بدأت كأنها "مفاجئة سياسية"، رغم أنها لم تكن كذلك، حيث سبق الإعلان مجموعة مؤشرات تقود الى أن هناك جديد سيكون، كان له ان يحرك "البلادة الفلسطينية" قبل ان تصل الى ما وصلت اليه، تحرك مباشر مع حكومة الإمارات أو عبر الجامعة العربية، ولكن الرسمية الفلسطينية انتظرت الى بعد أن حدث الأمر.

والسؤال، هل كان بالإمكان أداء أفضل من "الرسمية الفلسطينية"، لو أنها أدركت مسؤوليتها مبكرا وفعلت ما يجب فعله، أم أنها تواطأت بالصمت الى حين حدوث الحدث ثم تتذكر أن الأمر خطير، وبعيدا عن تحميلها جانبا هاما من المسؤولية، فما سيكون مسؤولية أكبر، خاصة وأن هناك ما قد يكون "اختراقا جديدا" في التطبيع مع الكيان دون "ضوابط سياسية".

الى حين قيام "الرسمية الفلسطينية" وضع رؤياها الخاصة لمواجهة التطورات القادمة، وتحديد قواعد عمل وفق سياق سياسي عام، يجب صياغة أسس الموقف بعيدا عن اللغة الساذجة التي انتشرت في الإعلام الرسمي الفلسطيني، وكذا الحزبي، بأن الخطوة الإماراتية هي "اختراق" للموقف الرسمي العربي، بعدم "التطبيع" مع إسرائيل، دون أي تحديد لذلك الموقف، حيث مبادرة السلام العربية التي تم عرضها في سياق "رؤية أمريكية – رؤية بوش الإبن"، لم تجد لها أي صدى عملي، بل لم يتم القيام بأي جهد حقيقي لفرضها على طاولة المشهد العام.

ورغم تشكيل لجنة خاصة بها، لكنها لم تذهب بعيدا لاعتبارها "حقيقة سياسية" تمثل الإطار الفعلي لحل الصراع العربي – الإسرائيلي، خاصة بعد العدوانية ضد السلطة الفلسطينية واغتيال رئيسها المؤسس الشهيد ياسر عرفات، وبدأت بالتخلي الموضوعي عن تلك المبادرة، وفتحت الباب لمبادرات أمريكية غير عملية، انطلقت من مؤتمر أنابوليس نوفمبر 2007، رغم تأكيده على حل الدولتين والدعوة لتشكيل آلية ثلاثية مشتركة، لكن الأمر لم يذهب أبعد من ذلك بعد التخلص من يهودا أولمرت رئيس وزراء دولة الكيان.

مبادرة السلام العربية قدمت بابا واسعا لدولة الكيان، لو حقا تريد بناء "سلام عام" في المنطقة، وفق مبدأ دولة فلسطينية بجوار دولة إسرائيل، مع أسس حل لمختلف جوانب الصراع، لكن واقع الأمر، ومن سياق تطور الأحداث التفاوضية عربيا، فإسرائيل غير ناضجة أبدا لحل عام يؤدي الى صناعة سلام بعيدا عن الاحتلال ثقافة ووجودا، بل أن إسرائيل ذاتها رغم كل ضجيج الحديث عن التطبيع، فهي لا تستطيع أبدا أن تفتح الباب للتطبيع الشامل والعام في المنطقة العربية.

تلك ليس قراءة مسبقة، بل هي جزء من خلاصة قراءة سياسية لقدرة دولة الاحتلال، وممارستها العملية تجاه العرب الفلسطينيين داخلها وفي الأراضي المحتلة بعد 1967، فالعنصرية سمة رئيسية من سماتها نحو "العربي" بصفته وليس بهويته، وأن قدرتها على الانفتاح العام ليس سوى وهم، فهي لا يمكنها أبدا ان تستوعب حركة اندفاع عربية دون شروط أو قيود.

هل يعتقد بعض العرب أن إسرائيل يمكنها أن تفتح الباب لاستثمارات عربية في اقتصادها وفق للسوق الرأسمالي، وهل يمكن لها أن تستوعب اقامات دائمة للعمل، أي كان مظهره، من الدولة العربية، كما يجب أن يحدث في "علاقات تطبيعية حقيقة"، ام أنها تبحث عن "علاقات انتقائية" وفقا لمصلحتها السياسية – الاقتصادية والأمنية، ودون ذلك ليس سوى "دجل سياسي مركب".

من يرفض مبادرة السلام العربية لا يمكن أن يذهب الى علاقات تطبيعية عامة، وما يبحث عنه ليس سوى جوانب من علاقات وفق لما يحدده وليس أكثر...وتلك مسألة يمكن متابعتا وفقا للعلاقات مع مصر والأردن، وبالطبع مع منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، الى جانب علاقات مع دول عربية بشكل أو بآخر.

ما قبل اللقاء الرسمي العربي، أصبح من الضرورة أن تقوم "الرسمية الفلسطينية" ببلورة رؤية واضحة والبحث عن كيفية تفعيل مبادرة السلام العربية، ووضع العلاقات التطبيعية مع إسرائيل في سياقها، بعيدا عن "أكاذيب الرفض" الراهنة، عبر إعادة تحديد أسس صناعة السلام وآلياته الخاصة، لو يراد حقا خدمة فلسطين القضية والشعب، وليس أهدافا غيرها!

ملاحظة: عقد قمة "ثلاثية" بين مصر والأردن والعراق في عمان دون مشاركة فلسطين، يضعف كثيرا من الموقف الفلسطيني أي كان تبرير الغياب...هل من جهد لتدارك ما يجب تداركه!

تنويه خاص: مآسي الناس في قطاع غزة تتفاقم ليس فقط بسبب الحصار الظالم من قبل العدو أو من السلطة، لكنه أيضا بفعل حكومة الإكراه القائمة...فحماس تعتبر قطاع غزة "عزبة خاصة" لا أكثر

في ذكرى اتفاق تم اغتياله...سلام بدون الفلسطيني وهم كبير!

كتب حسن عصفور/ ليلة 20/ 21 أغسطس 1993 في ضواحي العاصمة النرويجية، وقعت مسودة اتفاق إعلان المبادئ (اتفاق أوسلو) بين ممثلي منظمة التحرير برئاسة أبو علاء قريع ووفد إسرائيل برئاسة أوري سافير، ومشاركة شمعون بيريز وزير الخارجية دولة الكيان، الذي حضر لمشاركة اللحظات الأخير لمفاوضات سرية استمرت من يناير الى أغسطس، لتضع اللبنة الأولى لاتفاق كان له أن يذهب بعيدا في صناعة سلام حقيقي في المنطقة.

بات الأمر واقعا، وانتهت مراسيم التوقيع برعاية نرويجية كاملة، ومشاركة حينا، لمنع "تفجير" حدث يصنع تاريخ سياسي في المنطقة، ودورا فريدا لبلدهم، التي ساهم فريقها الراعي للمفاوضات بمشاركة دولية متعددة، ولا زال أحدهم بيدرسون ممثل للأمم المتحدة في سوريا.

ومع نهاية التوقيع، أخبرني بيريز بصوت هامس، أن المعركة الكبرى ستبدأ مع "أمريكا"، والحقيقة ان كلماته في حينه أثارت سخريتي الى حد كبير، ولكنه أضاف سريعا، نعم هم ضد هذه المفاوضات ولا يريدون أي دور للمنظمة ولياسر عرفات.

عبارة أثارت فضول سياسي فسألت وزير الخارجية النرويجية الجديد الراحل هولست، أليس أمريكا على معرفة بهذه القناة وتفاصيل المفاوضات، أجاب

مقتضبا نعم يعلمون ولكن هل هم راضيين ذلك ما سنعرفه في الزيارة التي ستتم (بيريز وهولست) الى واشنطن.

وعدنا الى تونس مقر الثورة والمنظمة منذ عام 1982 بعد معركة البطولة في بيروت، وتحدثنا بما كان، وهنا أكد الشهيد الخالد أبو عمار، نعم أمريكا لا تريد التفاوض مع منظمة التحرير، لنكتشف لاحقا أنها ليست رافضة للتفاوض بل رافضة لأي علاقة تكون منظمة التحرير طرفا مباشرا فيها، بعد أن رسمت كل ملامح حلها السياسي في سياق شطب منظمة التحرير دورا ورموزا، وهدفا لدولة فلسطينية، ولذا لم تشارك أمريكا في أي مفاوضات منذ سبتمبر 1993، بعد توقيع الاتفاق رسميا في البيت الأبيض، حيث انطلق في مدينة طابا المصرية من أكتوبر 1993، حتى يوم توقيع اتفاقية غزة – أريحا أولا مايو 1994، التي فتحت الباب لبناء أول سلطة فلسطينية فوق أرض فلسطين في التاريخ.

وقاطعت كليا مفاوضات الاتفاق الانتقالي من نهاية ديسمبر 1994 حتى أغسطس 1995 الخاص بالوضع في الضفة الغربية مدنا وحضورا للسلطة الفلسطينية، ومنها الذهاب لانتخابات رئاسية وتشريعية يناير 1996، لتبدأ رحلة بناء الكيانية الفلسطينية.

ولكن حدث الذي لم يكن ضمن حسابات التفاوض والمفاوضين، أن تجندت قوى اليمين واليمين المتطرف في إسرائيل، كما قوى رفض فلسطينية عربية وإقليمية لإفشال الاتفاق، ولم يكن سرا أن غالبية الفريق الأمريكي الخاص بمتابعة المنطقة كانوا من اليهود الصهاينة، وعملوا جاهدين لتدمير الاتفاق، وتحديدا دينس روس.

وجاء اغتيال اسحق رابين، شريك ياسر عرفات في توقيع الاتفاق في 4 نوفمبر 1995 لتعلن بداية عملية اغتيال مسار سلام كان له أن يكون مختلفا، بعد أن اتهموه بالتخلي عن "تهويد الضفة الغربية وبعض القدس"، أو كما قاولوا تنازل عن "يهودا والسامرة"، للأغيار الذين هم الفلسطينيون.

يومها قال الخالد لفريق سياسي مصغر، اليوم أنعي لكم عملية السلام، من يغتال رابين لن يكون قادرا أن يصنع سلاما، ولكن لا بد من اكمال المسار.

وفي نهاية مايو 1996 فاز تحالف اليمين واليمين المتطرف بقيادة نتنياهو – شارون، لتبدأ رحلة تدمير قواعد الاتفاق الرئيسي، وفجأة حضر وفد أمريكي برئاسة دينس روس وطلب البدء بمفاوضات حول "الخليل"، وكان ذلك ورأس الوفد الفلسطيني أمين سر تنفيذية المنظمة في حينه الرئيس الحالي محمود عباس ومشاركة ياسر عبدربه وصائب عريقات.

بعيدا عما حدث في تلك المفاوضات والنتائج السلبية جدا، فالجوهري أن أمريكا تدخلت لكي تبدأ رحلة تغيير جوهر الاتفاق، والعمل على وقف تنفيذه في الضفة والقدس ومنع الذهاب بعيدا في اعتبار "الضفة الغربية وحدة جغرافية واحدة" والولاية عليها فلسطينية، والعمل بكل السبل لبقائها كـ يهودا والسامرة".

من هنا بدأت حرب سياسية مكثفة انتهت لاحقا باغتيال الشهيد المؤسس أبو عمار.

وبعيدا عن تفاصيل كثيرة، لها وقت آخر، فالرسالة الأبرز من ذكرى توقيع "الاتفاق الشهيد"، ان دولة إسرائيل في المدى المنظور لن تكون شريكا في صناعة سلام في المنطقة، ولن يكون هناك سلام حقيقي بدون الفلسطيني، وذلك ليس استنتاجا بل هو واقع مستفاد مما سبق من اتفاقات مع مصر والأردن وتفاهمات مع قطر، تونس، المغرب وعمان، وتواصل ما مع السودان وغيرها. ولكن كل ما سيكون لن يتجاوز أمرا من "أشكال تطبيعية" ذات مصالح "اقتصادية – تجارية".

والأهم، الذي قد لا يراه البعض العربي، ان إسرائيل لا يمكنها أن تفتح الباب لكل أشكال التطبيع الحقيقي، فهي غير قادرة ابدا ولن تصمد كثيرا أمام زحف تطبيعي عام، لذا تعمل على ما يمكن تسميته "التطبيع الانتقائي"، وليس "التطبيع العام".

ومن دروس الاتفاق المغتال صهيونيا، هو أن الفلسطيني تقدم نحو السلام، لكن الآخر الإسرائيلي في ثوب صهيوني متطرف رفضه، ومن يرفض "السلام الممكن" مع الطرف الفلسطيني لا يمكنه أن يصنع "السلام المستحيل" بدونه عربيا...وقادم الأيام كاشفة جدا!

ملاحظة: سؤال مباشر الى قيادة حماس الرسمية، هل أنتم جزء من السلطة الفلسطينية نتاج اتفاق أوسلو، أم أنكم سلطة خاصة بكم نتاج تفاهمات قطرية إسرائيلية أمريكية عشية انتخابات 2006...لك جواب رد سياسي لو كان لديكم ردا...في الانتظار قبل الكتابة!

تنويه خاص: مقالة الأمير السعودي تركي الفيصل حول موقف القيادة الرسمية الفلسطينية من الاتفاق الإماراتي الإسرائيلي يستحق التدقيق جيدا جدا...الرئيس عباس أنت قبل غيرك من عليه قراءة الأمر فهو لم ينطق عن الهوى!

لماذا العمادي وليس الفلسطيني مفاوضا يا حماس!

كتب حسن عصفور/ منذ أن أعلنت القناة القطرية "الصفراء"، عن "هبة الأمير تميم" الجديدة لقطاع غزة قبل أيام، بدأت حركة الاستعداد لاستقبال المندوب الأميري حاملا "وعدا" بمال معلقا الى حين أن "ترضى حكومة نتنياهو" وتحيلها من "مال حرام الى مال حلال" وفقا لمهامها وجهات توزيعها.

وحتى تاريخه لا تزال المنحة القطرية تحت أمر جهاز الموساد الإسرائيلي لتصبح جزءا من "المشهد الجديد"، الذي تمكنت تل ابيب ان تنتقل به من حالة الوساطة الى حالة تفاوضية، ما يفرض "قواعد سياسية جديدة" في العلاقة بين إسرائيل وحماس، التي أنابت عنها المندوب القطري مفاوضا.

نعم، نجحت إسرائيل سريعا باستغلال جائحة الفايروس الكوروني لخدمة هدف سياسي دون تفاصيل وشروط مسبقة، بعد أن رفضت أي رسائل جديدة من حماس، ولتفرض أن ينتقل "الوسيط القطري" للمرة الأولى منذ قيامه بدوره الخاص تفاهما مع حكومة دولة الكيان، الى دور مفاوض ينتقل بين غزة ومنطقة الحاجز الأمني الفاصل في بيت حانون المعروف إعلاميا باسم "إيريز".

التحول المفاجئ في وظيفة محمد العمادي، جاء في سياق رؤية إسرائيلية، لقطع الطريق مسبقا على وفد السلطة الفلسطينية المفترض أن يصل الى غزة، بوضعها شبهة سياسية صريحة فيما يحدث بين حماس وبينها عبر العمادي، واستباقا للقاء

قيادي رسمي فلسطيني عام، عبر تقنية التواصل المستحدثة بين رام الله وبيروت، بمشاركة الرئيس محمود عباس وقادة الفصائل كافة، بما فيها حركتي حماس والجهاد.

وافتراضا بحسن نوايا حماس فيما كلفت المندوب القطري، لتقبل أن يتحول من وسيط الى مفاوض، لكنها لم تكن حسنة النية ابدا بتجاهلها الكامل للسلطة الفلسطينية دورا ومسؤولية، وكان لحماس بعد "البيانات السياسية المعسولة" من قياداتها لموقف الرئيس محمود عباس والسلطة الرافض للتهويد والتطبيع، إعلانها الطلب الرسمي من ممثلي السلطة القيام بدور "المفاوض" بديلا للقطري.

كان لحماس بتلك الخطوة أن تقلب المشهد رأسا على عقب كما يقال، بل أنها ستكتشف أن دولة الاحتلال لن تقبل ذلك، وستعمل بكل السبل لرفضه وتعطيله، لأن الأمر ليس مسألة تقنية نقل كلام ومال، بل هي سياسية بامتياز هدفها الحقيقي تغذية الانفصال الوطني، بكل مكوناته، وأن المال المنقول من الدوحة عبر مطار تل أبيب وبحقائب جهاز الموساد ليس "خاوة"، بقدر ما هو ضرورة لتغذية المشروع التكميلي لمشروع التهويد.

مناورة سياسية فلسطينية دون تكلفة كان لها أن تحقق جملة "أهداف"، وتحيل الأمر منفعة وطنية وليس خسارة وطنية، ولتقف كل القوى بلا أي التباس أمام حقيقة المال المرسل من قطر ووظيفته الحقيقية، أحقا لـ "هدف إنساني" كما يدعي بعض حماس وإعلام المكذبة المعلوم، ام أنه لـ "هدف سياسي" يخدم الهدف الصهيوني العام في تهويد القدس والضفة وبناء "دولة اليهود".

ومن يحاول أن يختبئ وراء أن العمادي ليس مفاوضا، بل وسيطا، هو إما جهول سياسي أو متواطئ سياسي، فما حدث في مهمته الأخيرة ليس سوى عملية تفاوضية بامتياز.

هل تستدرك حماس خطيئة سياسية وتطالب السلطة أن تكون هي المفاوض عن مطالب قطاع غزة، ام تواصل تكليف العمادي لتكشف أن كل ما سيلي من خطوات ليس سوى "مكذبة سياسية بامتياز"، وغطاء لمؤامرة الانفصال القادمة، والتاريخ لا يحمي المغفلين.

ملاحظة: رسالة الى قيادة فتح...أعيدوا التفكير بسلوك السلطة نحو قطاع غزة، وأعيدوا تقييم وضعكم الداخلي انقساما واختلافا...ولا تخادعوا ذاتكم...فتح ليس هي فتح فاستيقظوا قبل ألا ينفع الندم!

تنويه خاص: إغلاق داخلية حماس عشرات من صفحات مواقع التواصل الاجتماعي تحت بند "ترويج الإشاعة"، دون سند قانوني مؤشر أن الظلامية تستغل الجائحة الكورونية لتعزيز قهر أهل القطاع!

ما بعد "السلام مقابل الكلام"..والملطمة السياسية القادمة!

كتب حسن عصفور/ يوم 13 أغسطس 2020 سيبقى في "الذاكرة السياسية"، ولن يصبح خبرا كما غيره، بعد اعلان "الاتفاق الثلاثي" بين الإمارات وإسرائيل وأمريكا على رحلة تطبيع جديدة، ولن يتوقف التاريخ المعاصر عند تلك المحطة فغيرها قادم، ويصبح الأمر بلا مفاجئة، كما حاول البعض أن يبدو بعد ذلك الاتفاق.

من حيث المبدأ يجب الإدراك، ان قضية فلسطين لم تعد قضية العرب المركزية والأولى كما كان يقال يوما ما، ولم تعد هي قاعدة الصراع في المنطقة والإقليم، وذلك منذ زمن بعيد، لكن قوة الثورة وحضورها الكبير فرض على الغالبية الرسمية العربية عدم المجاهرة بتلك المسألة، والزعيم الخالد ياسر عرفات قالها في زمن حصار بيروت والغزوة العدوانية وعليها، بقيادة شارون.

3 أشهر من حرب وتدمير واقتحام أول عاصمة عربية لم يتحرك نظاما واحدا لنصرة بيروت والثورة، مع صمود أسطوري في حينه، قالها الشهيد العام أبو عمار "يا وحدنا"..ومن هنا أدرك أن "معادلة" مركزية قد باتت بديلا لما كان.

بعد قمة كمب ديفيد 2000، بدأت المواجهة الأكبر والأطول مع دولة الاحتلال استمرت 4 سنوات حتى انتهت باغتيال الخالد أبو عمار، لم تتحرك دولة عربية واحدة من أجل وقف العدوانية ومحاولة تدمير السلطة (الكيان الفلسطيني الأول فوق أرض فلسطين)، بل أنهم حركوا "قواتهم السياسية" لصياغة مبادرة "السلام"

بعد نداء بوش الابن يونيو 2002 (حل الدولتين) شرطا لإنهاء قيادة ياسر عرفات واستبداله بقيادة تتوافق والرؤية الأمريكية الجديدة.

ولاحقا لعبت الرسمية العربية، دورا راعيا للانقسام الفلسطيني الذي يمثل أهم اختراق إسرائيلي للجسد الفلسطيني، والأداة التي تقف عائق أمام انطلاق المشروع الوطني، واحتضن كثير من العرب طرفي الانقسام دون ملامة، بل ودون جهد حقيقي لوقفه، وكأنه المطلوب استمراره لنصل الى نقطة الفصل، بين مرحلة ومرحلة، بين البحث عن إعادة الأرض وفلسطينيتها مقبل سلام للمحتل، الى ان يصبح "السلام مقابل الكلام" بلا ضمان أو قدرة على فرض معادلة ردع مع العدو.

قد يبدو منطقي أن يشمل الغضب من الخطوة الإماراتية مع إسرائيل كل الشعب الفلسطيني، وغالبية الشعوب العربية، فالتطبيع لا زال "لقمة" غير مقبولة على شعوب الأمة، خاصة بعد أن اكتشف الجميع ان دول الكيان لن تكون دولة سلام وهي تحتل فلسطين التاريخية من النهر الى البحر ومن رأس الناقورة حتى رفح، وهي لا غيرها من أضاع فرصة صناعة اتفاق "سلام تاريخي" مع الشعب الفلسطيني" يوم ان اغتالت رئيس وزرائها اسحق رابين، الذي ذهب للبدء في صناعة ذلك السلام، بتوقيع اتفاق أوسلو.

من اغتال رابين لا يمكنه ابدا أن يكون صانع سلام ولا يمكن أن يصبح "شريكا" في أي من ملامح السلام، ولم يكن صدفة ابدا، ان رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو الذي قفز من حجر الفساد الى منصة الفرح، أن يتذكر الاتفاقات مع العرب، كمب ديفيد مع مصر ووادي عربة مع الأردن والسلام مقابل السلام الذي صنعها، وتجاهل أي إشارة الى اتفاق أوسلو بين المنظمة وإسرائيل عام 1993، تجاهل انكاري مؤشر أن السلام لن يمر من فلسطين كما كان شعارا عربيا، (الحرب تبدأ من فلسطين والسلام منها)، فتلك مقولة أصبحت جزءا من "الذاكرة السياسية".

وبعد، ما هو قادم أن هناك دولا عربية باتت جاهزة تماما لتوقيع اتفاقات مع إسرائيل، وقد يكون أسرع مما يعتقد البعض الذي فتح ملطمة كبرى مع توقيع اتفاق الإمارات وإسرائيل، واستبدل التفكير من خطة مواجهة الى خطة ندب

وعويل سياسي، كثيره كذب صاف، دون تفاصيل لماذا يكذبون، خاصة من أطراف غارقة في "العشق التطبيعي".

الأمر لن يقف على ما كان، ولكن ما سيكون، بعد إعلان عربي تطبيعي جديد، فهل سنعيد ذات الملطمة، أم سيكون الانهاك أصابهم مما فقدوه قدرة على "البكاء".

هل حقا أن حملات الدعاء والتنديد يمكنها أن تضع عقبة أمام طريق تنفيذ اتفاقات أخرى، أم أن الأمر يبدأ برد عملي مباشر على رأس الأفعى في دولة الكيان الإسرائيلي.

ولا يوجد سر في دليل الرد الوطني، لو ان المسألة حقا بحثا عن مواجهة للقادم وليس لما كان فقط، خطة فعل وليس ندب تصبح هي القاعدة التي تنطلق بها الرسمية الفلسطينية الى الدول العربية، بعيدا عن أوهام كبرى، وبدون "جعجعة" مكشوفة جدا، لم تترك أثرا عمليا واحدا يمكنه تعديل مسار عن مسار.

مطلوب وفورا اليوم وليس الغد العمل على:

*سحب الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير وإسرائيل واعتبار الاعتراف بين دولتين هو الشرط الأساس.

*تجسيد دولة فلسطين رسميا استمرارا للسلطة القائمة، وتلغى كل ما سبق مرتبط بها لصالح الدولة، ويسري ذلك الأمر في الضفة والقطاع والقدس وفقا لقرار الأمم المتحدة 19 /67 لعام 2012.

*ذهاب الرئيس محمود عباس الى قطاع غزة والدعوة الى لقاء وطني عام لإعلان دولة فلسطين تحت الاحتلال، وتسمية برلمانها وحكومتها وانتخاب رئيسها.

*تشكيل الجبهة الوطنية المتحدة لمقاومة التهويد ومشروع ترامب.

*مطالبة الأشقاء في مصر ترسيم الحدود مع دولة فلسطين، والعمل على بحث العلاقة مع الأردن، ورسم خطة عمل مشتركة حول المستقبل القادم معهما،

وهناك تفاصيل متعددة، من ترسيم حدود الى مسألة الوضع في القدس والمقدسات المسيحية والإسلامية.

لم يتم الإشارة الى انهاء الانقسام لأن وصول الرئيس الى غزة وبحث ما سيكون هو الانهاء العملي.

دون ذلك لا تذهبوا الى العرب، فلن يحترمكم أحد، وقبله لا تتركوا لأدوات خدمة غير الوطني تلعب دورا تحريفيا في مسار المواجهة المطلوبة من الاحتلال الى غيره تحت ذرائع عدة.

ملاحظة: مفارقة لطيفة أن حلفاء قطر والجماعة الإخوانية فتحت ماكينتها ضد الاتفاق الثلاثي، وتجاهلت أن الدوحة هي مقر صناعة البديل الوطني وراعي الاتفاق بين حماس والموساد...صحيح شو رأي قطر الدولة في الاتفاق!

تنويه خاص: لكي يصدقك الناس عليك ان تبدأ بنفسك...حكمة ابدية ما كذبت يوما!

"مسألة طائرة الشبح" ورسالة إسرائيلية مبكرة!

كتب حسن عصفور/ أثارت وسائل الإعلام العبرية، زوبعة سياسية حول الطائرة الأمريكية إف 35 المعروفة باسم "الشبح"، ذات المواصفات الخاصة، وأصبح الحديث حول بيع تلك الطائرة قضية الساعة السياسية في المشهد الإسرائيلي، وكل من قادة نظام الكيان يدلي بدلوه في سياق رفض عملية البيع للإمارات.

المثير في الحملة الإعلامية العبرية، أن تصنع من بيع الطائرة "حدث كبير"، بعد التفاهم على "تطبيع" في العلاقات بين الكيان والإمارات وبرعاية أمريكية، وعشية وصول أول وفد رسمي لبحث العلاقات القادمة، خلال أيام، ما يضع المسألة للتفكير العميق في كيفية تناول دولة الكيان مفهوم "العلاقات"، وضمن أي مصلحة يراد لها أن تكون.

"مسألة الطائرة"، قد تكون أول جس اختبار عملي لدولة الإمارات في كيفية التعامل مع مسار العلاقات مع دولة الكيان الإسرائيلي، خاصة وأنها دولة لا يوجد عليها أي ضغط إجباري يمكن أن تستغله تل أبيب، بل ربما العكس تماما فما للدولة الخليجية من أوراق قوة في هذا المسار يفوق كثيرا ما لإسرائيل، خاصة البعد الاقتصادي، وقوة الاستثمار والخبرة التي تكونت لديها عبر سنوات وضعتها في مصاف خاص.

"مسألة الطائرة" يجب أن تصبح أحد أدوات الضغط التي يمكن أن تتحول ضد تل أبيب، وأن أي "فيتو" لها سيكون مقابله "فيتو" على العلاقة ذاتها، وليتحمل نتنياهو وحكومته ما بعد ذلك، وقيمة الموقف أنها تضع الأمر في نصاب التساوي في العلاقة والتعامل، وللإمارات قوة مضافة في الموقف الروسي، والتعاون المفتوح في قضية السلاح، خاصة منظومة الصواريخ الأكثر تطورا في العالم وطائرة الميغ 29، وقبل السلاح هناك قوة خفية ربما يكون لها أثر هام في التأثير على الموقف الإيراني نحو الإمارات.

دون تفاصل هناك الكثير من "أوراق الضغط" الإماراتية، التي يمكنها أن تستخدم لكسر "الغطرسة الإسرائيلية" بل ولكسر فرحة نتنياهو بـ "الفتح الديبلوماسي" الجديد"، وقد تصبح من أحد وسائل وضع نهاية لمصير الفاشي الصغير بيبي.

ولكن، ما يجب التوقف أمامه من "مسألة الطائرة"، ليس أن تشتري الإمارات أم لا فتلك قرارها النهائي بيد أمريكا، التي تقيس حساباتها وفقا لبعد إستراتيجي ليس بالضرورة موافقة إسرائيل عليه، لكن في الطريقة التي تتعامل معها تل ابيب، أنها من يقرر ومن يحدد المسار الإستراتيجي في المشهد الإقليمي، وهي، وليس غيرها، من يضع اللمسات النهائية، بل وهي دون غيرها مفتاح الباب الأمريكي.

ربما كانت تلك من المفاهيم السائدة طويلا في بلادنا، وأن بعض الإدارات الأمريكية عملت على ترسيخ ذلك، وكأن رضا تل أبيب هو رضا واشنطن، رغم انكشاف عدم صواب تلك المسألة في محطات عدة، ولذا ما يجب التفكير به مع قضية "الطائرة" كيف يمكن كسر تلك المقولة السائدة، وألا تأخذ تل أبيب مقابل الموافقة الأمريكية لو أريد الشراء ثمنا لتلك "الموافقة"، فهي مناورة قد تكون مكشوفة جدا لكل من تفاوض مع ممثلي إسرائيل.

أمريكا بحاجة لبيع الطائرة، لأسباب عدة، خاصة مع تطور العلاقات الروسية الإماراتية في مختلف المجالات، الى جانب أنها رسالة الى إيران، وتعزيز دورها في المنطقة، فالطائرة ستخلق منظومة عمل واسعة بعدها، تعزز العلاقات العسكرية – الأمنية.

هل تتحول "مسألة الطائرة الشبح" الى سلاح عكسي ضد نتنياهو وحكومته، ذلك ما سيكون معلوما ما بعد الزيارة المرتقبة، الفرصة كبيرة وكبيرة جدا لو أحسن إدارة الأمر في ظل غياب الضغط أو الضرورة الملحة!

ملاحظة: مع أول اختراق كوروني الى داخل قطاع غزة أصيبت حكومة حماس بارتعاش غريب، فقدت القدرة على تنظيم "حركة الكلام"...بدون لف ولا دوران الصدق أقصر الطرق لمواجهة الفايروس..وبلاش كذب!

تنويه خاص: مفارقة أمريكية، بأن يخرج الرئيس الحالي ويقول أنه لو خسر الانتخابات فسيكون ذلك نتيجة "تزوير"..طيب تخيلوا فقط لو مسؤول عربي قالها...أووووف يا ردح الزمان، بس مع ترامب بتصير خفة دم!

هل تستجيب "حماس" لنداء "فتح" حول المال القطري!

كتب حسن عصفور/ يبدو أن حركة فتح قررت أن تفتح ملف كان محظور الحديث عنه، يتعلق بالمال القطري لحسابات حساسة جدا، وبسبب بعض "الغايات" التي تربط بعض قياداتها الأولى مع الدوحة، وتقديمها دعما غير رسمي لها، لتكون جسرا للدفاع عن الدولة القطرية رغم ما تقوم به من "دور سياسي" لا يستقيم مع موقف فتح.

أخيرا خرج عضو مركزية "فتح" (م 7)، عزام الأحمد وطالب بلغة "التمني" من حركة حماس أن تتوقف عن استلام المال القطري عبر إسرائيل، طلب هو الأول الذي تعلنه الحركة، حيث حاول الأحمد أن يتجنب أي مساس بقطر ودورها وآلية الإرسال لكون ذلك يعتبر "خط أحمر"، لا يمكن تجازوه.

"المناشدة الأحمدية"، من الصعب أن توافق عليها حماس بل يمكن القول انها لن تجد آذانا صاغية، خاصة وهو لم يقدم "بديلا" لكيفية وصول تلك الأموال لحركة عليها "قيود قانونية"، فلا يمكن لها أن ترسل عبر البنوك، ولا يمكن لسلطة النقد الفلسطينية أن تتحمل وزر نقل مال من بلد ما الى حماس في ظل القوانين الأمريكية، ولذا اختيار "الموساد" الإسرائيلي ناقلا رسميا للمال القطري الى حماس هو استثناء خاص مقابل ثمن سياسي.

مطالبة الأحمد بعدم الاستلام، يكسف عدم قراءة مسببات الاختيار للناقل الإسرائيلي تحديدا، فقطر لا ترسل الأموال لحماس دون موافقة مطلقة من أمريكا، وتلك مسألة معلومة لأي سياسي، عدا فاقدي البصيرة الوطنية وأصحاب مصالح "خاصة" معها، فالثمن معلوم جدا، ولذا مع أول فتح ملف قطر وتمويلها حركات يرفضها القانون الأمريكي، وجد بعض أعضاء الكونغرس المعادين لترامب في ذلك فرصة تشويش، ما أدى الى تأخير إرسال المال القطري.

وقف المال أو تغيير مساره لا يتعلق بحماس ولا بالسلطة وفتح، أي كانت مواقفهم، فهو قرار أمريكي إسرائيلي فقط، ولا قدرة لأي طرف غيرهما التحكم بقيمته او آلية وصوله، ولا سبيل سوى تل أبيب.

ربما يخرج أحد قادة حماس ليسأل الأحمد، هل تستطيع وزارة المالية الفلسطينية وسلطة النقد على تحويل تلك الأموال عبر البنوك بشكل رسمي، هل يمكن للأحمد أن يضمن وصولها الى حماس دون مصادرة، وقبل مناشدة حماس بوقف النقل عبر إسرائيل، هل ناقشت السلطة الفلسطينية دولة قطر في ذلك الأمر.

أسئلة يمكن لأي حمساوي ان يعرضها، وبالقطع يعرف أن السلطة وماليتها لا يمكن لها أن تكون "الناقل الرسمي" للمال القطري الى حماس، ليس كإجراء قانوني فقط، بل كتعبير سياسي، باعتباره نقل مال عبر قناة رسمية الى حكومة "غير شرعية"، فهل تتنازل فتح عن ذلك وتتعامل مع حكومة حماس كجسم قانوني رسمي!

نداء الأحمد، يمكن تناوله كصرخة تأكيد، ان الانقسام أصبح واقعا لا عودة عنه، وأن حركة الهواتف بين قيادات فتحاوية مع حمساوية لا تعبر عن مسار جاد

لإنهاء الانقسام، وهي ليست سوى "علاقات عامة" مؤقتة لغرض استخدامي من الطرفين كل لحسابه الخاص، وليس لحساب القضية المركزية فلسطين.

نداء يعكس عمق التيه السياسي الذي أصبح مسيطرا على المشهد العام، فلا رؤية ولا خطة يمكن أن تقدم للشعب كطريق خلاص مما يواجه الآن، واستبدلت ما يجب فعله الى حركة لطم ليس على القضية الوطنية بل على قضية خاصة جدا...

حماية "بقايا الوطن" مفتاحها في المقاطعة وليس في أي بلد آخر، ولا تحتاج سوى توقيع مرسوم "فك ارتباط" بإسرائيل بدلا من حملة "فك ارتباط" بالعرب، أي كانت مواقفهم التي لا تستقيم ومشروعنا الوطني!

ملاحظة: أن تحرق "قوى ما" صور لمسؤول عربي وشخصية فلسطينية في رام الله "غضبا" من اتفاق الإمارات وإسرائيل دون حرق صور ترامب ونتنياهو معها يكشف أن الأمر ليس سياسي ولا وطني...والفهيم يفهم!

تنويه خاص: أخيرا أدركنا أن منع المظاهرات ضد المشروع التهويدي في الضفة ليس بسبب فايروس كورونا، كما اشاعوا، بل بسبب فايروس "الأدب السياسي الجم" مع الجار الكشر!